



إطار مقترح لتقارير الاستدامة المالية وغير المالية لتحقيق التنمية المستدامة فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية- دراسة ميدانية

**"A Proposed Framework for Financial and Non-Financial
Sustainability Reporting to Achieve Sustainable Development in
Companies Listed on the Egyptian Stock Exchange – A Field
Study"**

أ.د/ أحمد رجب عبد الملك
أستاذ المحاسبة المالية
كلية التجارة – جامعة سوهاج
Ragab111011@gmail.com

د/ مروة محمد إسماعيل
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة سوهاج
marwaelmaraghy@Yahoo.com

د/ نشوى همام عباس
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة سوهاج
nashwa_abodahab@commerce.sohag.edu.eg

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ
المجلد (١١) - العدد (٢٢) - الجزء الثاني
أكتوبر ٢٠٢٥ م

رابط المجلة: <https://csj.journals.ekb.eg>

المستخلص

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في وضع إطار مقترح لتقارير الاستدامة المالية وغير المالية والتعرف على مدي معنوية الإطار المقترح وأثره على تحقيق أهداف التنمية المستدامة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وقام الباحثون بإجراء دراسة ميدانية من خلال توزيع قائمة استقصاء على عينة مكونة من (١٥٤) مفردة من مديري الشركات المدرجة في مؤشر الاستدامة بالبورصة المصرية، والمحليين الماليين، وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات لاختبار فروض الدراسة، وقد تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

وتشير النتائج النظرية والتطبيقية الي ان الإطار المقترح لتقرير الاستدامة مقبول معنوياً وله تأثير على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث أظهرت الدراسة الميدانية ان هناك تأثير إيجابي للإطار المقترح بأبعاده الأربعة (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، الحوكمي) على تحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة في ظل إعلان البورصة المصرية إيقاف العمل بمؤشر S&P/EGX ESG اعتباراً من ١٥ يوليو ٢٠٢٥، حيث تقوم البورصة المصرية حالياً بدراسة إطلاق مؤشر مستحدث للاستدامة يواكب احتياجات السوق المصري ويعزز من الشفافية والاستدامة، وبلغت قيمة (معامل التحديد R^2) لإبعاد الإطار الأربعة (49.7%، 41.1%، 43.9%، 33.5%) على التوالي.

الكلمات الرئيسية: تقارير الاستدامة – ممارسات التنمية المستدامة - المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)

Abstract

The primary objective of the research is to propose a framework for financial and non-financial sustainability reporting and to identify the statistical significance of the proposed framework and its impact on achieving the Sustainable Development Goals (SDGs) for companies listed on the Egyptian Stock Exchange. The researcher conducted an empirical study by distributing a questionnaire to a sample consisting of 154 respondents, including managers of companies listed in the Sustainability Index of the Egyptian Stock Exchange,

financial analysts, and university faculty members, in order to test the study hypotheses. The data were analyzed using the statistical software SPSS.

The theoretical and empirical results indicate that the proposed sustainability reporting framework is statistically significant and has a positive impact on achieving the Sustainable Development Goals (SDGs). The field study demonstrated that the proposed framework, with its four dimensions (economic, social, environmental, and governance), positively influences the attainment of these goals. This is particularly relevant in light of the Egyptian Exchange's announcement to discontinue the S&P/EGX ESG Index as of July 15, 2025, while currently considering the launch of a new sustainability index that aligns with the needs of the Egyptian market and strengthens transparency and sustainability. The coefficient of determination (R^2) values for the four dimensions was 49.7%, 41.1%, 43.9%, and 33.5%, respectively.

Keywords: Sustainability Reporting - Sustainable Development Practices- Global Reporting Initiative (GRI).

أولاً: مقدمه ومشكلة الدراسة:

نظراً لتنامي الاهتمام العالمي بتقارير الاستدامة باعتبارها أداة أساسية لقياس أداء الشركات في الجوانب المالية وغير المالية، فقد شرعت الشركات المقيدة بالبورصة المصرية في تبني ممارسات الإفصاح عن الاستدامة بما يعكس التزامها بمبادئ التنمية المستدامة. غير أنّ ذلك يظل بحاجة إلى إطار موحد ومنظم لعرض هذه التقارير، بما يضمن اتساقها مع الأولويات الوطنية والأهداف الاستراتيجية للتنمية المستدامة.

فتقارير الاستدامة هي مدخل منهجي تتبعه المؤسسات للإفصاح عن أثارها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، بهدف إبراز مساهماتها في التنمية المستدامة وتشمل هذه العملية كيفية قيام الشركة بالتقرير عن وإبلاغ الجهات المعنية، مثل المستثمرين والهيئات التنظيمية والعلماء والموظفين، بجهودها في مجال الاستدامة ونتائج أدائها. ويعكس هذا النوع من التقارير في جوهره التزام المؤسسة بالمساءلة، مع توفير رؤية شاملة لعملياتها في إطار الاستدامة.

ويُمكن إعداد تقارير الاستدامة للمؤسسات من خلال تقييم آثار أنشطتها على البيئة والمجتمع، وهو يتماشى بشكل وثيق مع المبادرات العالمية مثل أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة United Nations، كما لا يقتصر هذا الإطار على وضع معايير للشركات تتمثل في أهداف التنمية المستدامة Sustainable Development Goals (SDGs) لقياس تقدمها بمرور الوقت، بل يعزز أيضاً فهم دورها في مواجهة التحديات المجتمعية الأوسع.

وهناك العديد من الأطر المتنوعة لإعداد تقارير الاستدامة، مما يعزز الاتساق والقابلية للمقارنة بين مختلف التقارير ومن بين أكثر هذه الأطر المبادرة العالمية لإعداد التقارير Global Reporting Initiative (GRI)، ومجلس معايير المحاسبة للاستدامة (SASB)، وفريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD) ويقدم كل إطار إرشادات محددة مصممة خصيصاً لقطاعات أو أولويات محددة، إلا أنها تشترك جميعاً في أهداف أساسية مثل تحسين الشفافية في سلوك الشركات وتشجيع الحوكمة المسؤولة.

وباعتماد هذه الأطر، يُمكن للشركات إدارة المخاطر المرتبطة بالتغيرات البيئية والاجتماعية بشكل أفضل، مع استكشاف فرص تحسين العمليات. علاوة على ذلك، يُعد إعداد تقارير الاستدامة أمراً بالغ الأهمية لدمج أصحاب المصلحة من خلال توفير بيانات ذات صلة تدعم عمليات صنع القرار (Brightest, 2025, Ali, 2023).

كما تشهد البيئة الاقتصادية العالمية والمحلية تحولاً متزايداً نحو تبني مفاهيم الاستدامة فلم يعد التركيز مقتصرًا على الأداء المالي التقليدي للشركات بل امتد ليشمل الأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكمة وتعتبر تقارير الاستدامة أداة حيوية للشركات للإفصاح عن أدائها عن هذه الأبعاد وتسهم في بناء الثقة مع أصحاب المصلحة وتعزيز مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة.

ويشكل الاهتمام بقضية تحقيق التنمية المستدامة أهم التغيرات والتطورات الحديثة على الساحة المحلية والدولية باعتبارها أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية. وبناء على ذلك تغير الوعي والفكر الاستثماري لدى الأفراد والشركات وأصبحت التنمية المستدامة أحد المحددات الرئيسية لقرار الاستثمار،

فلم يعد الاهتمام لدى المستثمرين بتقييم الأداء المالي فقط ولكن بتقييم الأداء غير المالي المتمثل في تقرير الاستدامة (إبراهيم، ٢٠١٦)

وفي هذا السياق تبنت مصر استراتيجية ٢٠٣٠ لتحقيق التنمية المستدامة باعتبارها أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية وتركز تلك الاستراتيجية على تحقيق الأبعاد التالية:

- البُعد الاقتصادي.
- البُعد البيئي.
- البُعد الاجتماعي.
- البُعد الحوكمي.

يتضح من العرض السابق أن من أبرز التحديات التي تواجه المستثمرين وأصحاب المصلحة، وكذلك إدارات الشركات، هو غياب محتوى واضح ومنظم لمعلومات تقارير الاستدامة خاصة في ظل إعلان البورصة المصرية إيقاف العمل بمؤشر S&P/ EGX ESG اعتباراً من ١٥ يوليو ٢٠٢٥ (www.egx.com.eg)، حيث تقوم البورصة المصرية حالياً بدراسة إطلاق مؤشر مستحدث للاستدامة يواكب احتياجات السوق المصري ويعزز من الشفافية والاستدامة، وبما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية والمحلية في مجال إدارة مؤشرات أسواق الأوراق المالية. حيث إن تقارير الاستدامة تتضمن معلومات مالية وغير مالية على حد سواء، ويحتاج المستثمرون وأصحاب المصلحة إلى كلا النوعين من المعلومات لاتخاذ قرارات استثمارية رشيدة وهذا ما يحاول الباحثون معالجته من خلال الإسهام في وضع مقترح للشركات بالشكل الذي يلبي احتياجات العديد من الأطراف وتأسيساً على ذلك تبرز مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات الآتية: -

١- ما هو محتوى معلومات الاستدامة ومؤشراتها في الإطار المقترح للشركات المصرية؟

٢- ما هي العلاقة بين الإطار المقترح لتقارير الاستدامة وتحقيق التنمية المستدامة؟

ثانياً: الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت تقارير الاستدامة وكذلك أهمية التنمية المستدامة وتوصلت إحدى الدراسات (Loza,2020) إلى أن الشركات تفصح عن المعلومات المالية وغير المالية في سياق تقارير الاستدامة من خلال تقديمها لمعلومات عن أدائها في كل من المجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية حيث تؤثر هذه المعلومات على المصداقية وتعزيز الثقة مع أصحاب المصالح، وخلصت دراسة كل من (Bandoi,2021, Yang,2021) أن هناك آثار إيجابية لاستخدام تقارير الاستدامة في زيادة الإفصاح والشفافية، وتوصلت دراسة (Du,2017) إلى ضرورة قياس تقارير الاستدامة كمياً (غير مالي) وسردياً حيث يؤثر ذلك على قرارات المستثمرين في الاقبال على الأسهم لإظهارها بالقيمة السوقية، وخلصت دراسة (عبد، ٢٠١٩) إلى أن الإفصاح عن الاستدامة يؤدي إلى تحسين علاقة الشركة بأصحاب المصلحة مما يعزز من استقرار النمو المستدام والأداء الاقتصادي طويل الأجل ويمنح الشركة مزايا تنافسية، وتوصلت دراسة (قاسم، ٢٠٢٥) أن هناك عدم توحيد لمحتوى تقارير الاستدامة سواء من ناحية الأبعاد والمؤشرات، وذكرت د. هاله السعيد في تقرير التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٢م أن مصر

احتلت المركز السابع على مستوى منطقة الشرق الأوسط في تقرير الاستدامة وشهدت تحسناً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأظهرت نتائج دراسة (Ren et al,2023) أن الإفصاح الإلزامي لتقارير الاستدامة يجعل الشركات الصينية لديها ابتكار أعلى والتزام بالمسؤولية الاجتماعية، وتوصلت دراسة (Mohamed & Rashad,2021) إلى أن تقارير الاستدامة لها تأثير إيجابي على الأداء المالي، كما أظهرت دراسة (Zia et al.,2020) أن زيادة درجة الإفصاح عن الاستدامة يزيد من دقة التنبؤ لدى المديرين، وأكدت دراسة (Alnatour et al.,2022) على أن تقارير الاستدامة يجب أن تدخل ضمن أنشطة الشركات الفعلية.

كما توصلت دراسة (Bilyay- Eradagan,2022) إلى أن تقارير الاستدامة تقلل من عدم تماثل المعلومات وأكدت دراسة (Masud, et al.,2022) أن الإفصاح عن تقارير الاستدامة الأكثر شمولاً يرتبط بعائد أفضل للاستثمار، واستخدمت دراسة (هنداوي، ٢٠٢٠) تحليل المحتوى كمقياس لأداء الاستدامة ودراسة (الرفاعي، ٢٠٢٢) تواجد الشركات بالمؤشر المصري للاستدامة كمقياس للإفصاح عن أداء الاستدامة.

ويعتبر الإفصاح عن التنمية المستدامة هي اللغة الجديدة للتواصل مع أصحاب المصلحة خصوصاً في ظل تزايد الاعتماد على المعايير غير المالية في تقييم أداء الشركات وتحديد أهدافها من أجل جعل عملياتها أكثر استدامة وعلى ذلك فقارير الاستدامة تقيس الأداء المالي (الاقتصادي) والأداء غير المالي (البيئي) والاجتماعي والحوكمي بما يحقق مصالح كافة الأطراف ذوي العلاقة بالشركة (عيد، ٢٠٢٥) وفي ذلك الصدد توصلت دراسة (Faisal et al.,2023) إلى أن الشركات تعمل على تحسين جودة الإفصاح عن الاستدامة كوسيلة لاكتساب سمعة طيبة في نظر أصحاب المصلحة حتى يمكن المحافظة على استدامة طويلة الأجل، وتوصلت دراسة (Ting & Lee,2024) إلى أن الشركات تسعى إلى تحسين درجة الإفصاح عن الاستدامة واعتمدت هذه على إرشادات تقارير الاستدامة لمبادرة إعداد التقارير العالمية GRI.

وفي نفس السياق هدفت دراسة كل من (حسن وآخرون، ٢٠٢٤) إلى اختبار العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات والإفصاح الاختياري من خلال تقارير الاستدامة وتوصلت إلى أن الالتزام بالحوكمة له تأثير إيجابي على الإفصاح عن الاستدامة، وأيضاً توصلت دراسة (عيد، ٢٠٢٥) إلى إيجابية العلاقة بين الإفصاح عن تقارير الاستدامة والقدرة التنافسية، كما أشارت دراسة (Nicol et al.,2025) إلى أن الإفصاح الاختياري عن أهداف التنمية المستدامة مهم لسوق رأس المال.

وتحدثت العديد من الدراسات عن أهمية بُعد الحوكمة كأحد الأبعاد الهامة من أبعاد التنمية المستدامة ممثلاً في خصائص مجلس الإدارة من حيث مؤشرات لجنة المراجعة – لجنة الاستدامة – استقلالية مجلس الإدارة – التنوع في تمثيل المجلس – الخبرة – مكافآت المديرين التنفيذيين – مدة العضوية – سرعة التحول الرقمي (cancela et al.,2020, Gardazi et al.,2020, Zaid et al.,2020, Elmaghribi et al.,2021, Ilive & Roth,2023- Aladwey et al.,2022, Chen& ٢٠٢٠ Hao,2022,Disli et al.,2022, galletta et al.,2022, Almaqtari et al.,2023, متولى، ٢٠٢٣)

ويمثل مجلس الإدارة أحد العوامل الأكثر تأثيراً في أداء الشركات حيث ترجع اليه مسؤولية تحديد السياسات الاستراتيجية والتنفيذية واتخاذ القرارات التي تعمل على تحقيق الأداء المستهدف للشركات وتؤكد نتائج الدراسات أن مجلس الإدارة له تأثير قوي على أداء الاستدامة الإجمالي (Iiev & Roth, 2021, Almaqtari et al. 2023, Thun et al., 2023, Anyigbah, et al., 2023) وبذلك فقد أصبح الإفصاح عن أداء الاستدامة مطلب أساسي لكل أصحاب المصالح من الشركات، وأحد الإشارات التي تفضل كثير من الشركات إرسالها للمجتمع الذي تعمل فيه للتأكيد على التزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة (Al-Shaer & Hussainey, 2022) ويحقق للشركات مزايا متعددة تساعد على تدعيم الأداء المالي لها ويساعد الشركات على خلق قيمة أعلى لها (Ezejiofor & Emeneka, 2022)، وتشير نتائج إحدى الدراسات إلى أن تقارير الاستدامة تؤثر بشكل إيجابي على سمعة الشركة على المدى الطويل (Sehgal et al, 2023).

كما أصبحت التقارير غير المالية للشركات من العناصر الأساسية المؤثرة على قيمة الشركة، وبناء على ذلك يمثل الإفصاح غير المالي عن التنمية المستدامة (والذي يشتمل على الإفصاح الاجتماعي والبيئي والإفصاح عن الحوكمة) (Salehi et al., 2024) جزء لا يتجزأ من أهداف وأنشطة الشركة، وبالتالي فيجب أن تتماشى أهداف التنمية المستدامة مع الهدف الأساسي للشركة (شعبان، ٢٠١٩) وهذا يجعلنا نقدم هذه الإفصاحات الاختيارية على أوسع نطاق، حيث توفر هذه الإفصاحات الاختيارية فرصة أكثر أهمية لفهم التقارير غير المالية للشركات ومن ثم يمكن للمعلومات غير المالية مساعدة مديري الشركات في تحقيق الأهداف الاستراتيجية فالإفصاح عن الاستدامة يعزز الأداء ويمنح الشركات ميزة تنافسية.

وأوضحت دراسة (حشاد، ٢٠٢٣) بأن القرار الاقتصادي لا يتوقف على المعلومات المالية فقط وإنما بمعلومات غير مالية تتعلق بالاستدامة والتي يهتم بها كل من الإدارة وأصحاب المصلحة، وعلى ذلك زاد الاهتمام بتطور الإفصاح عن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والحوكمة وتزايد عدد الشركات في ممارسات الإفصاح عن الاستدامة.

وخلصت دراسة (Hasudungan & Bhinekawati, 2022) أنه يجب على الشركات الحفاظ على التوازن في النظام البيئي والمجتمعي والحوكمي وتوصلت دراسة (Buallay & Hamdan, 2023) أن دور الشركات في تحقيق الاستدامة يتمثل في تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وذلك في شكل تقرير متوازن للأداء عن الاستدامة يشتمل على إنجازات الشركة في المجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمة.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة يتضح ما يلي:

- ١- الاهتمام بتقارير الاستدامة وما تحتويه من معلومات مالية وغير مالية.
- ٢- الاختلاف بين الدراسات في تحديد أبعاد الاستدامة فمنها ركز على بعدين وهما البيئي والاجتماعي ومنها ركز أيضاً على ثلاثة أبعاد وهما البيئي والاجتماعي والاقتصادي.
- ٣- أهمية المعلومات غير المالية وعلاقتها بقيمة وربحية الشركة.
- ٤- الاختلاف بين الدراسات في عناصر مؤشر الاستدامة مما أدى إلى غياب استراتيجية موحدة لتنظيم تلك المؤشرات، أي عدم وجود دليل إرشادي موحد للشركات.

٥- هناك آثار إيجابية تنعكس على الشركات لتطبيقها مبادئ الاستدامة.

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة ما يلي:

- ١- مفهوم الاستدامة بأبعاده المختلفة ما زال يحتاج إلى مزيد من البحث والتطوير وذلك لاستكمال جهود الدراسات السابقة وتوصياتها باستمرار البحوث المستقبلية في هذا المجال.
- ٢- يفقد الإفصاح عن أداء الاستدامة إلى وجود إرشادات مهنية كافية من حيث شكل ومحتوى التقرير المتعلق بالاستدامة.
- ٣- هناك مؤشرات كثيرة وتفصيلية تستخدم لقياس أبعاد التنمية المستدامة مما يزيد من عبء المعلومات وعلى ذلك يجب اقتراح مؤشرات تتفق مع مفهوم الأهمية النسبية.
- ٤- اختلاف عدد المؤشرات عن الدراسات السابقة.

ثالثاً: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- ١- التعرف على محتويات الإطار المقترح لتقرير الاستدامة.
- ٢- التعرف على مدى قبول الإطار المقترح.
- ٣- التعرف على تأثير الإطار المقترح على تحقيق التنمية المستدامة.

رابعاً: أهمية الدراسة

الأهمية العلمية:

- ١- تحسين مستوى الإفصاح عن التنمية المستدامة بالتقارير المالية.
- ٢- يساهم الإطار المقترح في تحسين سمعة وصورة الشركة لدى أصحاب المصالح.
- ٣- يساهم الإطار المقترح في جذب الاستثمارات طويلة الأجل.

الأهمية العملية:

- ١- تمثل هذه الدراسة أهمية للشركات المصرية في معرفة مستوى الإفصاح عن التنمية المستدامة.
- ٢- تمثل هذه الدراسة أهمية لدى الجهات الحكومية وبخاصة صانعي السياسات الاستثمارية والقوانين، حيث تساهم في محاولة إعادة صياغة السياسات الاستثمارية بما يتلاءم مع الأبعاد الجديدة للتنمية المستدامة.
- ٣- تمثل هذه الدراسة أهمية لبورصة الأوراق المالية وهيئة الرقابة المالية لوضع مزيد من الضوابط حول المؤشرات وتصحيح المسار للشركات المصرية.
- ٤- نتائج هذه الدراسة تفيد المستثمرون الحاليون والمرتقبون بالشركة وذلك بتوفير معلومات تتعلق بأداء الاستدامة مما يساعدهم على تقييم الشركة واتخاذ قرارات سليمة.
- ٥- تفيد نتائج هذه الدراسة إدارة الشركة في تشجيعها للإفصاح عن الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والحوكمي في تقرير استدامة منفصل مما يساهم في تحسين سمعة الشركة وزيادة قيمتها.
- ٦- تفيد نتائج هذه الدراسة بورصة الأوراق المالية عند محاولة تطوير الدليل الإرشادي لإفصاح الشركات المسجلة بالبورصة المصرية عن أداء الاستدامة والذي أصدرته عام ٢٠١٩م.
- ٧- تفيد نتائج هذه الدراسة الدولة حيث تدعم استراتيجية التنمية المستدامة لمصر ٢٠٢٣ من خلال تشجيع الإفصاح عن أداء الاستدامة على مستوى الشركات.

خامساً: فروض الدراسة

فى ضوء مشكلة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها يمكن صياغة فروض الدراسة كما يلي:

الفرض الرئيس:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد الإطار المقترح للتنمية المستدامة (البُعد الاقتصادي، البُعد البيئي، البُعد الاجتماعي، البُعد الحوكمي) على تحقيق التنمية المستدامة للشركات المقيدة في البورصة المصرية. ويتفرع من الفرض الرئيس أربعة فروض فرعية

الفرض الفرعي الأول: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبُعد الاقتصادي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة للشركات المقيدة في البورصة المصرية

الفرض الفرعي الثاني: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبُعد البيئي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة للشركات المقيدة في البورصة المصرية

الفرض الفرعي الثالث: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبُعد الاجتماعي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة للشركات المقيدة في البورصة المصرية

الفرض الفرعي الرابع: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبُعد الحوكمي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة للشركات المقيدة في البورصة المصرية

سادساً: منهج الدراسة: سوف تعتمد الدراسة على محورين:

محور نظري: يعتمد الباحثون لإتمام هذا المحور على المنهج الاستقرائي الاستنباطي وذلك باستقراء الدراسات السابقة والإصدارات العلمية والمهنية وتحليلها لاستنباط الإجابة على أسئلة البحث.

محور عملي: سوف يعتمد الباحثون على المنهج الإيجابي بهدف اشتقاق أهمية الإطار المقترح والذي يعد دليل استرشادي للشركات المصرية للإفصاح عن التنمية المستدامة ومعرفة مدى قبوله لدى الشركات المصرية.

سابعاً: تنظيم الدراسة

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيمها كالتالي:

المبحث الأول: الإطار النظري للاستدامة.

المبحث الثاني: الجهود المصرية المتعلقة بدعم التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: الإطار المقترح.

المبحث الرابع: الدراسة الميدانية.

نتائج وتوصيات البحث والتوجهات البحثية المستقبلية

المبحث الأول

الإطار النظري للاستدامة

يشكل الإطار النظري للاستدامة أساساً قوياً لفهم تأثيرها كمتغير مستقل في الدراسات المحاسبية، فمن خلال استكشاف مفاهيمها، أهميتها، أهدافها، أبعادها، والنظريات المفسرة لها، يمكن للباحثين تطوير نماذج قياسية دقيقة تساعد في تحليل الأداء المستدام للمؤسسات وفي السياق المصري، يتطلب الأمر استمرار البحث لتطوير أدوات قياسية محلية تتناسب مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية، مع الاستفادة

من التجارب الدولية لتعزيز التنمية المستدامة. فقد أصبحت الاستدامة (Sustainability) من المفاهيم المحورية في الأدبيات الأكاديمية والممارسات العملية للمنظمات، نظرًا لتزايد الضغوط البيئية والاجتماعية والاقتصادية على الشركات في القرن الحادي والعشرين، فالاستدامة تعكس قدرة المنظمات على تحقيق التوازن بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها (يونس، ٢٠٢١) وفي سياق المحاسبة تعد التقارير غير المالية (تقارير الاستدامة) أداة رئيسية لقياس أداء الشركات نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) التابعة للأمم المتحدة. ففي السنوات الأخيرة، أصبحت الاستدامة موضوعًا محوريًا في العلوم الاقتصادية والمحاسبية، حيث تعتبر أداة أساسية لمواجهة التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه العالم اليوم. ويهدف هذا المبحث إلى بناء إطار نظري شامل للاستدامة كمتغير مستقل في سياق الأبحاث المحاسبية، مع التركيز على تعريفها، أهميتها، أهدافها، أبعادها، والنظريات المفسرة لها، ويأتي هذا الاهتمام في ظل تزايد الضغوط على المؤسسات لدمج الممارسات المستدامة في استراتيجياتها، خاصة في ظل السياق المصري الذي يشهد تطوراً في السياسات البيئية والاقتصادية (Abdel-EL- Rahman, 2022).

١/١ مفهوم الاستدامة:

تُعرف الاستدامة بأنها النهج الذي يهدف إلى تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها وفقاً لتعريف الأمم المتحدة في تقريرها عام ١٩٨٧، وفي مجال المحاسبة يتجاوز هذا المفهوم الجوانب البيئية ليشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية حيث يُستخدم كإطار لتقييم الأداء المستدام للمؤسسات من خلال دمج البيانات البيئية والاجتماعية في التقارير المالية. فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن مفهوم الاستدامة يعتبر أداة استراتيجية لتعزيز الشفافية والمساءلة في الإفصاح المحاسبي مما يدعم اتخاذ القرارات المستنيرة (Hassan, 2020)، كما أن تطور معايير الإفصاح مثل Global Reporting Initiative (GRI) يعكس تطور هذا المفهوم ليشمل جوانب متعددة تتعلق بالبيئة والمجتمع والاقتصاد، وتركز المفاهيم الأخرى على منظورين مختلفين: -

منظور محاسبي: قياس وإفصاح الأداء غير المالي للشركات فيما يتعلق بالتأثيرات البيئية والاجتماعية (GRI، 2021).

منظور اقتصادي: تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد مع تقليل التكاليف الخارجية السلبية (Porter & Kramer, 2011)

٢/١ أهمية الاستدامة:

تكمن أهمية الاستدامة في قدرتها على تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي من خلال تقليل المخاطر البيئية التي قد تؤثر على استمرارية المؤسسات، وفي السياق المصري فالشركات التي تتبنى استراتيجيات الاستدامة تشهد تحسناً في سمعتها وجاذبيتها للمستثمرين، مما يعزز قدرتها على جذب رأس المال (Mohamed, 2021) على المستوى المحلي والدولي، وتساهم الاستدامة في معالجة قضايا عالمية مثل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وهي قضايا أصبحت ذات أولوية استراتيجية للمؤسسات العالمية. كما أنها تعزز الشفافية في الإفصاح المحاسبي مما يساعد في تحسين جودة المعلومات المقدمة للمستثمرين والجهات الرقابية (Smith et al., 2019) بالإضافة إلى ذلك، تعتبر الاستدامة عاملاً حاسماً في تعزيز التنافسية في الأسواق العالمية، حيث أصبح المستهلكون والمستثمرون يفضلون الشركات التي تظهر التزاماً بالممارسات المستدامة. وفي سياق متصل يمكن تلخيص أهمية الاستدامة فيما يلي:

- ١- تعزيز السمعة المؤسسية: الشركات التي تتبنى ممارسات مستدامة تحقق ولاء أكثر للعملاء والمستثمرين
 - ٢- جذب الاستثمارات: ٨٥% من المستثمرين المؤسسيين يعتبرون معايير ESG عاملاً رئيسياً في قراراتهم
 - ٣- تقليل المخاطر: إدارة المخاطر البيئية (مثل تغير المناخ) يقلل من التكاليف المستقبلية
- ٣/١ أهداف الاستدامة:

تتمثل أهداف الاستدامة في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة وتعزيز الرفاهية الاجتماعية وتشمل هذه الأهداف القضاء على الفقر، تحقيق المساواة بين الجنسين، تقليل الانبعاثات الكربونية، وتعزيز الاقتصاد الأخضر، فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن الأهداف المتعلقة بالاستدامة في القطاع الصناعي المصري تركز على تقليل استهلاك الموارد مثل المياه والطاقة وذلك لضمان استمرارية العمليات الإنتاجية مع تقليل التأثير البيئي (Ali, 2023) وعلى المستوى الدولي، تتماشى هذه الأهداف مع أهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي أطلقتها الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥، والتي تضم ١٧ هدفاً يهدف إلى تحقيق الاستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ من أبرز هذه الأهداف الهدف السابع (الطاقة النظيفة والمجددة) والهدف الثالث عشر (اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ) (Brown et al., 2020). ويتطلب تحقيق هذه الأهداف تعاوناً بين القطاعين العام والخاص، مع التركيز على تطوير سياسات داعمة للاستدامة.

ويمكن تلخيص أهداف الاستدامة في النقاط التالية:

- ١- الحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال تقليل النفايات ورفع كفاءة الطاقة.
 - ٢- تحقيق العدالة الاجتماعية عبر توفير فرص عمل عادلة ودعم المجتمعات المحلية.
 - ٣- ضمان استمرارية الأعمال من خلال تبني ممارسات اقتصادية مستدامة وتعزيز الشفافية والمصادقية عبر الإفصاح عن الأداء البيئي والاجتماعي
- ٤/١ أبعاد الاستدامة:

تتكون الاستدامة من أربعة أبعاد رئيسية: الاقتصادي، البيئي، الاجتماعي، والحوكمي مع وجود أدوات قياسية محددة لكل بعد تستخدم في الأبحاث المحاسبية.

١/٤/١ البعد الاقتصادي: يهدف هذا البعد إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام مع ضمان استثمار الموارد بطريقة تقلل من المخاطر المالية ويمكن استخدام قائمة استقصاء تحتوي على أسئلة مثل "هل تستثمر شركتك في مشاريع طاقة متجددة؟"، وما معدل العائد على الاستثمار في المشاريع المستدامة؟" لتقييم هذا البعد (Karim, 2022) ويُعتبر هذا البعد حاسماً لضمان استمرارية الأرباح مع تحقيق أهداف الاستدامة.

٢/٤/١ البعد البيئي: يركز هذا البعد على تقليل التأثير البيئي للأنشطة الاقتصادية من خلال تقليل التلوث واستدامة الموارد الطبيعية، واقترحت إحدى الدراسات استخدام استبيان يتضمن أسئلة مثل "هل تطبق شركتك استراتيجيات لتقليل الانبعاثات الكربونية؟" و "ما هي نسبة إعادة تدوير النفايات في عمليات الإنتاج" لقياس هذا البعد (El-Sayed & Mahmoud, 2021). كما يمكن استخدام مؤشرات مثل مؤشر استهلاك الطاقة والمياه لتقييم الأداء البيئي.

٣/٤/١ **البُعد الاجتماعي:** يركز على تحسين ظروف العمل، تعزيز المساواة، ودعم المجتمعات المحلية، واعتمدت الدراسات على استخدام أسئلة مثل "هل توفر شركتك تدريباً مستمراً للموظفين؟" و "ما هي نسبة التنوع في القوى العاملة بناءً على الجنس والعمر؟" لتقييم هذا البُعد (Jones & Lee, 2021)، ويمكن أيضاً استخدام مؤشرات مثل رضا الموظفين ومستوى التعليم لقياس التأثير الاجتماعي.

٤/٤/١ **بُعد الحوكمة:** يركز على استقلالية مجلس الادارة ومكافحة الفساد، المساواة بين الجنسين في الأعضاء، والسياسات الواضحة في إدارة المخاطر بشأن التغيير في المناخ وتخفيض الانبعاثات.

٥/١ **النظريات المفسرة للاستدامة:**

توفر النظريات المفسرة للاستدامة إطاراً تحليلياً لفهم تأثيرها كمتغير مستقل في الدراسات المحاسبية ومن أبرز هذه النظريات:

١/٥/١ **نظرية المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR):** تؤكد هذه النظرية أن الشركات ليست مسؤولة فقط عن تحقيق الأرباح، بل عن المساهمة في التنمية المستدامة من خلال ممارسات بيئية واجتماعية تعزز قيمتها الاجتماعية مما يؤدي إلى تحسين صورة الشركة (Hassan, 2020).

٢/٥/١ **نظرية الموارد الطبيعية: (Natural Resource-Based View):** تُركز هذه النظرية على استخدام الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة لضمان استمرارية الإنتاج دون استنزافها، وتعتبر هذه النظرية ذات أهمية كبيرة في الصناعات المعتمدة على الموارد الطبيعية (Ibrahim, 2019).

٣/٥/١ **نظرية المساهمين: (Stakeholder Theory):** تُعطي هذه النظرية الأولوية لتلبية احتياجات المستثمرين والجهات المعنية من خلال استراتيجيات الاستدامة التي تعزز قيمة الشركة وتقلل المخاطر المالية (Smith et al., 2022)، وتعتبر هذه النظرية أداة فعالة لربط الاستدامة بالأداء المالي.

٦/١ **العناصر المرتبطة بالاستدامة:**

تشمل العناصر الإضافية ذات الصلة بدراسة الاستدامة في المحاسبة تطوير معايير الإفصاح المستدام، مثل معايير Sustainability Accounting Standards Board (SASB) و Global Reporting Initiative (GRI) التي تساعد في قياس وتسجيل البيانات البيئية والاجتماعية بشكل موحد في السياق المصري.

١/٦/١ **معايير الإفصاح عن الاستدامة:**

GRI Standards: الأكثر استخداماً عالمياً (GRI, 2021).

SASB: معايير تركز على الجانب المالي للاستدامة (SASB, 2020).

٢/٦/١ **تحديات تطبيق الاستدامة:**

- نقص البيانات الموثوقة (Khalil et al., 2023).

- التكاليف المرتفعة للتحويل الأخضر.

وتلعب الضغوط التنظيمية، مثل القوانين البيئية الصادرة عن وزارة البيئة المصرية دوراً في تعزيز تطبيق الاستدامة في القطاعات الصناعية (Abd El Kader, 2021) وعلى المستوى العالمي تظهر الدراسات أن التكنولوجيا الرقمية، مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، تسهم في تحسين قياس

الأداء المستدام من خلال توفير بيانات دقيقة وفورية (Taylor & Green, 2023). كما أن الضغوط الاجتماعية، مثل مطالب المستهلكين بمنتجات مستدامة تُعد عاملاً دافعاً لتطبيق الاستدامة.

المبحث الثاني

الجهود المصرية المتعلقة بدعم التنمية المستدامة

وسوف يتناول الباحثون كل من جهود هيئة الرقابة المالية، جهود بورصة الأوراق المالية كما يلي:

١/٢ جهود هيئة الرقابة المالية:

جاءت هذه الجهود من خلال القرارات والمبادرات التي قامت بها الهيئة ولتوضيح ذلك سوف يقوم الباحثون باستعراض ما يلي:

١/١/٢ قرارات الهيئة المتعلقة بالتنمية المستدامة من ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٢

أهم قرارات الهيئة المتعلقة بالتنمية المستدامة خلال عام ٢٠١٩:

- قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١١٣) لسنة ٢٠١٩: الخاص بتحديد قائمة أولية للخبراء البيئيين الدوليين المستقلين والتي يمكن للجهات الراغبة في إصدار السندات الخضراء الاختيار من بينها بهدف تفعيل إصدارات السندات الخضراء داخل الاقتصاد المصري لأداء المهام التي حددتها لها المادة ٣٥ مكرر من اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال، والتي تشترط إعداد تقارير دراسة لتقييم واختبار المشروعات الصديقة للبيئة (المشروعات الخضراء)، وتحديد مدى توافق المشروعات الممولة بحصيلة السندات الخضراء باشتراطات البيئة النظيفة وإعداد التقارير الدورية ويتم اختيار الخبراء والمؤسسات الاستشارية إليها من بين المقيدین في جداول بالهيئة يتم إعداده بالتنسيق مع وزارة شئون البيئة، ويعتبر هذا القرار مرجعاً أولياً للشركات المهتمة بإصدار الأدوات المالية الخضراء، وتشمل القائمة أفضل ١١ جهة من الجهات العالمية ذات أعلى حصص في السوق الدولية (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠٢٠^أ)
- قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٢٣) لسنة ٢٠١٩: بشأن قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية الذي أضاف بند (و) إلى المادة (٦) التي تنص على أن يتضمن تشكيل مجلس إدارة الشركة عنصراً نسائياً واحداً على الأقل وذلك في موعد أقصاه ٢٠٢٠/١٢/٣١. (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠١٩^أ)
- قرار مجلس الإدارة رقم (١٢٤) لسنة ٢٠١٩: بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٨ بشأن ضوابط منح الترخيص واستمراره وقواعد تملك أسهم الشركات العاملة في الأنشطة المالية الغير مصرفية (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠١٩^ب).
- قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٢٧) لسنة ٢٠١٩: الخاص بمتطلبات التسجيل للخبراء والمؤسسات الاستشارية البيئية المحليين. (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠١٩^ج).
- قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٤١) لسنة ٢٠١٩: الخاص بتخفيض مقابل خدمات الهيئة، والذي أعفى مصدري السندات الخضراء من ٥٠% من إجمالي مقابل الخدمات والفحص بالهيئة في خطوة لتحفيز وتشجيع المؤسسات والشركات على إصدار السندات الخضراء لتصبح نصف في الألف من قيمة السندات في حالة الاكتتاب العام ورابع في الألف من قيمة السندات الخضراء في حالة الطرح الخاص (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠١٩^د).

أهم قرارات الهيئة المتعلقة بالتنمية المستدامة خلال عام ٢٠٢٠:

- **قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٨٧) لسنة ٢٠٢٠:** بشأن قيام الشركات والجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية - والخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة - بإنشاء قاعدة بيانات تتضمن الخدمات التي تقدمها لعملائها، على أن يراعى في هذه القاعدة تبويب العملاء وفقاً لعدد من المحددات وبحد أدنى نوع العميل (ذكر أنثى)، والفئة العمرية للعميل، والمنطقة الجغرافية لتقديم الخدمة، وفي حالة العميل ذو الشخصية الاعتبارية يدخل في شأن التبويب الخاص بالمرأة حالتين، الأولى ترتبط بتملك امرأة واحدة على الأقل نسبة لا تقل عن (٥١%) من رأس مال الشركة أو المنشأة، والحالة الثانية تملك امرأة واحدة على الأقل نسبة لا تقل عن (٢٠%) من رأس مال الشركة أو المنشأة، على أن تشغل امرأة واحدة على الأقل منصب رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو المدير التنفيذي أو نائباً لأي منهم (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠٢٠^b).
- **قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٢٠٤) لسنة ٢٠٢٠:** بشأن تعزيز المساواة بين الذكور والإناث في الاستفادة من الأنشطة المالية غير المصرفية، وذلك بحظر التمييز بين عملاء الشركات والجهات المرخص لها بمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية على أساس الجنس (الذكور والإناث) وإلزامها بوضع وتطبيق سياسة تتضمن إجراءات تعزيز المساواة بين الذكور والإناث في الاستفادة من الأنشطة المالية غير المصرفية، بحيث تتسم مراحل المعاملات بين الشركة أو الجهة وعملائها بالعدل والمساواة والإنصاف والأمانة بين الذكور والإناث في جميع مراحل التعامل. وتلتزم الشركات ببذل مزيد من العناية والاهتمام للعملاء محدودي الدخل والتعليم وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة من الذكور والإناث والعمل على وضع البرامج والآليات المناسبة لتمكين العملاء من الذكور والإناث من فهم المخاطر الأساسية المرتبطة بالنشاط وتزويدهم بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرار الاستثماري، بما يسهم في رفع مستوى الوعي والثقافة المالية لديهم، بالإضافة إلى العمل على تطوير واستحداث المنتجات والخدمات المالية غير المصرفية بما يناسب ويتلاءم مع احتياجات الفئات المختلفة من العملاء من العنصر النسائي (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠٢٠^c).
- **قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٢٠٥) لسنة ٢٠٢٠:** والذي يمنح الشركات والجهات المالية غير المصرفية حال مزاولة نشاطها وبلوغ نسبة التعامل مع المرأة ٢٥% أو أكثر كشخص طبيعي أو شخص اعتباري - وفقاً لتعريف المرأة الوارد بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٨٧) لسنة ٢٠٢٠ - تخفيضاً على رسم التطوير أو مقابل الخدمات بنسبة ٥٠% وبحسب نسبة التعامل مع المرأة، مما يشجع هذه الجهات على توجيه الجزء الأكبر من تعاملاتهم للمرأة. (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠٢٠^d).

أهم قرارات الهيئة المتعلقة بالتنمية المستدامة خلال عام ٢٠٢١:

- **قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٠٧) لسنة ٢٠٢١:** بشأن ضوابط إفصاح الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة والآثار المالية للتغيرات المناخية (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠٢١^a).
- **قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٠٨) لسنة ٢٠٢١:** بشأن ضوابط إفصاح الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة والآثار المالية للتغيرات المناخية. (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠٢١^b).

- قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٠٩) لسنة ٢٠٢١: بتعديل قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية بحيث لا تقل نسبة تمثيل المرأة في مجلس الإدارة عن ٢٥% أو عضوتين على الأقل (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠٢١).
 - قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١١٠) لسنة ٢٠٢١: بشأن ضوابط منح الترخيص واستمراره وقواعد تملك أسهم الشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية بحيث لا تقل نسبة تمثيل المرأة في مجلس الإدارة عن ٢٥% أو عضوتين على الأقل. (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠٢١).
- أهم قرارات الهيئة المتعلقة بالتنمية المستدامة خلال عام ٢٠٢٢**

- قرار رئيس الوزراء رقم (٤٦٤) لسنة ٢٠٢٢: بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادر بقرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣ وإضافة مادتين جديدتين برقمي (٣٥ مكرراً ٧ و ٣٥ مكرراً ٨) على أن تعد " شهادات خفض الانبعاثات الكربونية " أدوات مالية قابلة للتداول (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠٢٢).

أهم قرارات الهيئة المتعلقة بالتنمية المستدامة خلال عام ٢٠٢٣

- قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٥٧ لسنة ٢٠٢٣: بشأن لجنة الإشراف والرقابة على وحدات خفض الانبعاثات الكربونية واختصاصاتها وفقاً لأخر تعديل بتاريخ ٢٦/٣/٢٠٢٥ تشكل لجنة الإشراف والرقابة على وحدات خفض الانبعاثات الكربونية برئاسة رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية أو من يفوضه، وعضوية أربعة ممثلين عن الهيئة العامة للرقابة المالية يختارهم رئيسها. وأربعة ممثلين عن الوزارة المختصة بشئون البيئة يختارهم الوزير المختص، ممثل عن البنك المركزي المصري يختاره المحافظ، وثلاثة أعضاء من ذوي الخبرة من الجهات العاملة في مجال أسواق الكربون يختارهم رئيساً للجنة (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠٢٣)

٢/١/٢ أهم مبادرات الهيئة في مجال الاستدامة:

أولاً: إنشاء المركز الإقليمي للتمويل المستدام:

شرعت الهيئة العامة للرقابة المالية في مبادرة طموحة لإنشاء المركز الإقليمي للتمويل المستدام التابع لمعهد الخدمات المالية والمكرس خصيصاً لتعزيز التمويل المستدام في مصر وأفريقيا والشرق الأوسط المصرفي، في القطاع المالي بند (١) لسنة ٢٠٢١، ويعد أحد الأذرع التنفيذية للهيئة العامة للرقابة المالية والمسئول عن دعم اليات التمويل المُسند في القطاع المالي غير المصرفي (<https://fra.gov.eg>).

ووفقاً لقرار إنشاء المركز الإقليمي للتمويل المستدام فإنه يختص بكل مما يلي:

- ١- المساهمة في نشر الثقافة والتوعية بأهمية التمويل المستدام.
- ٢- إنشاء منصة إلكترونية لعرض الاتجاهات والتطورات في مجال التمويل المستدام والموضوعات المرتبطة به.
- ٣- تقديم الدعم والمشورة الفنية للتأكد من التزام الجهات الحاصلة على تمويل أخضر باستثمار هذا التمويل في الغرض المخصص لذلك.
- ٤- الاتصال والتعاون مع المراكز والجهات المثيلة لعمل المركز في الخارج بهدف تبادل الخبرات في مجال التمويل المستدام.
- ٥- إصدار المنشورات الورقية والرقمية ذات الصلة بمجالات عمل المركز.

الأهداف الاستراتيجية للمركز الإقليمي للتمويل المستدام:

- **الهدف الأول:** تعزيز مرونة المؤسسات المالية غير المصرفية في عملية التحول العادل نحو الاقتصاد المستدام.
- **الهدف الثاني:** بناء القدرات للجهات التابعة للهيئة العامة للرقابة المالية فيما يتعلق بالاستدامة.
- **الهدف الثالث:** بناء الشراكات الاستراتيجية محلياً وإقليمياً ودولياً.
- **الهدف الرابع:** إتاحة وتبادل الخبرات والمعرفة فيما يتعلق بالتمويل المستدام.
- **الهدف الخامس:** المشاركة في رفع التوصيات الخاصة بالقواعد والإجراءات والمعايير اللازمة لضمان استدامة الأسواق واستحداث أسواق مالية جديدة.

ثانياً: التدريب على الإفصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة ESG والآثار المالية للتغيرات المناخية TCFD تنفيذاً لقرارات الهيئة رقمي ١٠٧-١٠٨ لسنة ٢٠٢١

- منح كافة الشركات المخاطبة بتطبيق الإفصاحات مهلة للتوافق مع الإفصاحات حيث جاء ذلك بالمادة الثانية من قرارين مجلس إدارة الهيئة التي نصت على تمنح الشركات المخاطبة بأحكام هذه القرارات مهلة للتوافق مع مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالإفصاحات الواردة بالملحقين رقمي (١) (٢) المرافق للقرارين، حتى موعد تقديم القوائم المالية عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٢، وعلى الشركات موافاة الهيئة ببيان ربع سنوي بالإجراءات التي اتخذتها أو ستتخذها بشأن الإفصاحات المشار إليها اعتباراً من أول يناير ٢٠٢٢.
- إفصاح الهيئة كمؤسسة بتقريرها السنوي للاستدامة لعام ٢٠٢١ عن المعايير البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة ESG جاء ذلك كأول جهة أو هيئة عامة تقوم بذلك نحو الإفصاح عن إفصاحات الـ ESG حول مدى توافقها مع إطار وتقديم نموذج يحتذى به في هذا المجال، كما تحرص الهيئة على إعداد التقارير المنهجية للإفصاح Core Reporting التابعة لمعايير المبادرة العالمية لتقارير الاستدامة GRI.

- عقد سلسلة من الندوات التعريفية والدورات التدريبية حول إفصاحات TCFD-ESG، فقد قامت الهيئة ممثلة في الإدارة العامة للتنمية المستدامة والمركز الإقليمي للتمويل المستدام بعقد سلسلة من الندوات التعريفية من أواخر ٢٠٢١ منذ صدور قرارات الهيئة رقمي ١٠٧ - ١٠٨ لسنة ٢٠٢١ وحتى تاريخه، حيث بلغ عدد تلك الندوات ما يقرب من ٤٠ ندوة تعريفية استهدفت رفع الوعي حول أهمية الإفصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة ESG والآثار المالية للتغيرات المناخية TCFD وتم استعراض خلال تلك الندوات كافة التفاصيل الخاصة بالإفصاحات والمؤشرات الخاصة بها وكيفية إعداد تقرير متابعة الأداء الربع سنوي لمعاونة الشركات على الإفصاح عن إفصاحات TCFD-ESG، لتقوم الهيئة بدورها في تقديم الدعم اللازم للشركات لمساعدتها على الكشف عن الممارسات التي قامت بها بالفعل للتوافق مع مؤشرات الأداء الخاصة بالإفصاحات، وتحديد المعوقات التي تواجه الشركات خلال تطبيقها، وتقديم التدريب اللازم للشركات للتغلب على كافة المعوقات، بما يمكنها من تقديم التقارير بالشكل المناسب حال انتهاء مهلة التوافق.

ثالثاً: مسابقة رواد التميز في الاستدامة:

أطلقت الهيئة من خلال المركز الإقليمي للتمويل المستدام الذي يعد ذراع الهيئة لنشر فكر الاستدامة في يونيو ٢٠٢٢ مسابقة رواد التميز في الاستدامة بالقطاع المالي غير المصرفي لأول مرة لتحفيز

وتشجيع كافة الجهات العاملة بالقطاع المالي غير المصرفي نحو تطبيق أهداف التنمية المستدامة والاستثمار المسئول والاستثمار الأخضر وتطبيق معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة (ESG) وتعزيز تمكين المرأة بالقطاع المالي غير المصرفي، حيث كانت تدعم المسابقة إجراءات الهيئة لتوجيه الجهات المالية غير المصرفية إلى التحول نحو دعم المشروعات الصديقة للبيئة (<https://fra.gov.eg>).

رابعاً: أهم مبادرات الهيئة في مجال تمكين المرأة:

أطلقت الهيئة عدة مبادرات من شأنها التيسير على السيدات والشركات العاملة في القطاع المالي غير المصرفي على تطبيق قرارات الهيئة، وتشجيع السيدات على تولي مناصب قيادية بالقطاع، ومن أهمها:

- انضمام الهيئة لإعلان الأمم المتحدة لتمكين المرأة WEPS في مارس ٢٠٢٢ حيث كانت الهيئة أول جهة رقابية في العالم تنضم للإعلان لدعم وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتشجيع المؤسسات المالية غير المصرفية على الانضمام للإعلان واستخدام المبادئ السبعة كأداة توجيهية للإجراءات التي يمكن اتخاذها في مكان العمل والمجتمع لتمكين المرأة (الشروق نيوز، ٢٠٢٢).
- استمرار التعاون مع كلية إدارة الأعمال بالجامعة الأمريكية بالقاهرة بهدف تعزيز عملية مشاركة المرأة في مجالس إدارة الشركات من خلال إيجاد بنية معلوماتية تسهم في إعداد الخطط والبرامج التدريبية لتمكين المرأة وتقليص الفجوة بين الجنسين كأحد أهم تحديات التنمية المستدامة محلياً، وعلى مستوى العالم حيث تشارك الهيئة في تقديم البيانات اللازمة لإعداد تقرير المرصد السنوي للمرأة الذي تعده الجامعة الأمريكية بالقاهرة والذي يتضمن بيانات حول أعداد ونسب السيدات في مجالس إدارات الشركات وتطورها (www.aucegypt.edu).
- تطبيق تمكين المرأة في يونيو ٢٠٢٠، فقد أطلقت الهيئة تطبيق ذكي عبر الهواتف المحمولة باسم "تمكين المرأة" Women Empowering وتهدف مبادرتها بإطلاق منصة إلكترونية لتكوين قاعدة بيانات تضم الكوادر النسائية المؤهلة لشغل مناصب قيادية حيز التنفيذ وتدفع بالمرأة للمشاركة في صنع القرار الإداري وتطوير الأداء النوعي للشركات، وفي يوليو ٢٠٢٠ أصدرت الهيئة دليل توضيحي لكيفية استخدام التطبيق في شكل عرض مرئي للرد على الاستفسارات الواردة للهيئة حول كيفية التعامل مع التطبيق، كما نشرته على صفحة الهيئة على موقع التواصل LinkedIn (www.almasdar.com).
- جائزة الهيئة للتميز لأول مرة وفي نهاية عام ٢٠٢٠ أطلقت الهيئة جائزة لاختيار القيادات النسائية الأكثر تميزاً بالقطاع المالي غير المصرفي، حيث أعلنت الهيئة عن تنظيم جائزة للسيدات الأكثر تميزاً في مجال العمل بأنشطة سوق المال والشركات المقيدة بالبورصة، والتأمين وشركات التمويل العقاري، وشركات التأجير التمويلي والتمويل متناهي الصغر، وذلك في إطار جهود الهيئة لدعم السيدات العاملات في القطاع المالي غير المصرفي، وتعزيزاً لما صدر عن مجلس إدارة الهيئة من قرارات تسهم في تمكين المرأة بإعطائهن الفرصة للقيادة والمشاركة في صنع القرار الإداري وقد تم الإعلان عن الفائزات في ٢٣ فبراير ٢٠٢١ في احتفالية بمقر الهيئة بالقاهرة الذكية (www.maspero.eg).

- الميثاق الأخلاقي لمنع التحرش صدر الكتاب الدوري رقم (٧) لسنة ٢٠٢١ لحث الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، والشركات والجهات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية على تبني الالتزام ببنود الميثاق الأخلاقي لمنع التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، والعنف والمضايقات داخل بيئة العمل، والذي أعدته الهيئة بالتعاون مع كل من وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والمجلس القومي للمرأة، ومنتدى الخمسين سيدة الأكثر تأثيراً للتأكيد على قيم العدالة والمساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص كما قامت الهيئة بتشكيل لجنة عليا متخصصة لمتابعة تنفيذ الميثاق ومتابعة نتائج التقييم الدوري له واقتراح التعديلات والسياسات المطلوبة في ضوء الخبرات المختلفة، ولجنة الاستعانة والتنسيق مع الجهات ذات الخبرة والمتخصصة في هذا الشأن(الشروق نيوز، ٢٠٢١).

٢/٢ جهود بورصة الأوراق المالية:

- تضطلع البورصة المصرية بدور مهم في دعم أنشطة الاستدامة في سوق المال المصرية (www.egx.com.eg)، وتلعب حالياً دوراً محورياً على المستوى الإقليمي والدولي في استدامة أسواق المال. وكان الاهتمام بداية بدمج مفهوم الحوكمة بداية من عام ٢٠٠٠ وذلك من خلال تحديث قواعد الإفصاح والقيود بدمج معايير الحوكمة وتشجيع الشركات المقيدة على الالتزام بمعايير حوكمة الشركات.
- ١- في عام ٢٠١٠ قامت البورصة المصرية بالتعاون مع شركة ستاندرد أند بورز ومركز المديرين المصري بتدشين مؤشر الاستدامة S&P/EGX ESG وهو الثاني على مستوى العالم بعد مؤشر الاستدامة S&P/ESG India وفقاً لمنهجية ستاندرد أند بورز، والأول على مستوى بورصات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. (<https://almalnews.com>).
- ٢- كان للبورصة المصرية دوراً هاماً في دعم استدامة أسواق المال على المستوى الإقليمي والعالمي، وفي عام ٢٠١٢ شاركت البورصة المصرية مع ٤ بورصات هي بورصة ناسداك، وبورصة جوهانسبرج، وبورصة البرازيل، وبورصة إسطنبول بإنشاء مبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة، حيث أقرت هذه البورصات بضرورة العمل على رفع الوعي بأهمية الاستدامة بين الشركات المقيدة والأطراف ذات العلاقة وأصحاب المصالح بسوق الأوراق المالية، وحالياً تضم المبادرة نحو ٩٠ بورصة (<https://www.egx.com.eg/ar/EGX-Sustainability>).
- ٣- شاركت البورصة المصرية في العديد من مجموعات العمل الفرعية بالمبادرة، فقد شاركت في مجموعة العمل الاستشارية عام ٢٠١٥ لإعداد "الدليل الاسترشادي للإفصاح عن معلومات الأداء البيئي، والمجتمعي والحوكمة في أسواق المال"، وهو الدليل الذي بدأت البورصات أعضاء المبادرة لاحقاً في الالتزام بإعداده وتقديمه للسوق المحلية، بحيث يعكس أهمية الإفصاح عن أداء الاستدامة في ظل الطلب المتزايد على المعلومات حول أداء الاستدامة. وفي عام ٢٠١٦، كانت البورصة المصرية من أوائل البورصات التي قدمت للشركات المقيدة دليلاً استرشادياً للإفصاح عن أداء الاستدامة، وشاركت في تدريب مسؤولي الشركات المقيدة من خلال برنامج تدريبي عن أهمية الاستدامة والآليات والإفصاح عنها من واقع الدليل الاسترشادي (www.egx.com.eg).
- ٤- في عام ٢٠١٥، قامت البورصة المصرية بإعداد مؤتمرها السنوي عن الاستدامة، والذي شكل أهداف العمل في مجال استدامة سوق المال المصرية، حيث شارك العديد من الأطراف ذات الصلة وأصحاب المصالح في وضع أجندة استدامة سوق المال.

٥- في عام ٢٠١٦ كانت البورصة المصرية من أوائل المؤسسات الحكومية في سوق المال المصرية اهتماماً بإصدار تقرير الاستدامة السنوي ، والذي تتبع فيه معايير مبادرة التقرير العالمي وفقاً للإفصاح الأساسي، وخلال العام نفسه انضمت البورصة المصرية إلى كل من ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ تمكين المرأة اقتصادياً، كما شكلت البورصة المصرية "اللجنة الاستشارية للاستدامة" وهي لجنة تضم عدد من الخبراء المستقلين في مجال الاستدامة وممثلي الشركات المقيدة الأنشطة والأعلى ترتيباً في مؤشر استدامة البورصة المصرية والشركات غير المقيدة الأنشطة في مجال الاستدامة والمسئولية الاجتماعية، ومبادرات المجتمع المدني (البورصة المصرية، ٢٠١٦).

٦- في أبريل ٢٠١٩، تولت البورصة المصرية رئاسة مجموعة عمل الاستدامة المشكلة حديثاً باتحاد البورصات الأوروبية FEAS، وتشارك حالياً في وضع خارطة طريق الاستدامة للاتحاد.

٧- تم إعداد مؤشر الاستدامة بالبورصة المصرية S&P/EGX ESG وفقاً لمنهجية ستاندرد أند بورز والتي تقوم على قياس قدرة الشركات على الإفصاح عن أدائها في أبعاد الاستدامة الثلاثة، البيئية، والاجتماعية والحوكمة. ويتم إعداده من خلال ٣ مراحل عمل ويتم تطبيق مراحل المراجعة الدورية على ١٠٠ شركة مقيدة من حيث حجم التداول خلال فترة عام على أن يتم اختيار أفضل ٣٠ شركة من حيث أداء الاستدامة (www.egx.com.eg).

وتبدأ مراحل العمل بالمؤشر بمرحلة المجموع الكمي، والذي تحصل عليه الشركات على تقييم كمي لقدراتها على الإفصاح وذلك من خلال استقصاء رأي يتكون من ١٩٧ سؤال، تتم الإجابة عليه من خلال باحثين مستقلين عن كل من الشركات والبورصة المصرية بحيث تقيس هذه المرحلة قدرة الشركة على الإفصاح الجيد من خلال مراجعة تقارير الاستدامة، أنشطة الاستدامة على الموقع الإلكتروني للشركة، والتقارير السنوية للشركة، والعروض التقديمية لمسؤولي علاقات المستثمرين بالشركات المقيدة. يلي ذلك مرحلة المجموع الكيفي، وهي المرحلة التي تقوم على قياس أثر الأخبار السلبية التي يتم تداولها وأثر المخالفات البيئية والقانونية على الشركات محل المراجعة، وفي المرحلة الثالثة والأخيرة يتم إعداد المجموع النهائي المركب والذي يأخذ في الاعتبار مجموع الشركة في كل من المرحلة الأولى والثانية.

ومن الجدير بالذكر، أن أداء الشركات المقيدة في البورصة المصرية من حيث معايير الأداء البيئي والمجتمعي والحوكمة، قد شهد تحسناً ملموساً حيث بدأت الشركات في إصدار تقارير الاستدامة أو الإبلاغ عن أعمال الاستدامة من خلال موقعها الإلكتروني، وهو ما كان ذو أثر إيجابي على أداء هذه الشركات. كما أن مؤشرات الاستدامة عالمياً تتسم بأنها تتفوق في الأداء على المؤشرات نظيرتها في نفس السوق، حيث يتفوق أداء مؤشر استدامة البورصة المصرية على المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية EGX30 وهو ما يتوافق مع أداء مؤشرات الاستدامة في العديد من الأسواق العالمية.

٨- في مارس ٢٠٢٣ قامت البورصة بتوقيع مذكرة تفاهم مع المجلس العالمي للبصمة الكربونية (GCC) بهدف تعزيز الأنشطة المناخية الإقليمية وتسجيل وتداول الشهادات مما يتيح للمستثمرين تنويع محافظهم الاستثمارية من خلال زيادة المعروض من هذه الشهادات. ويعزز هذا التعاون مكانة المجلس العالمي للبصمة الكربونية دولياً، ويدعم جهود البورصة المصرية في رفع مستوى الوعي بين الحكومات والشركات والمستثمرين حول أهمية أدوات السوق في تحفيز الأنشطة المناخية، وتفعيل هذه المذكرة سيساهم في بناء سوق يتميز بدرجة عالية من النزاهة والشفافية في المنطقة،

ويسهم في تطوير منظومة شاملة تعزز ريادة البورصة المصرية وتوفر للمستثمرين أدوات استثمارية غير تقليدية، ويأتى ذلك ضمن استراتيجية الدولة للتحول نحو الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة (<https://economyplusme.com>).

٩- في ديسمبر ٢٠٢٣ شاركت البورصة المصرية في فعالية " قرع الجرس من أجل المناخ" وتم تنظيم هذه الفعالية بمناسبة مبادرة الاتحاد العالمي للبورصات (WFE) التي أطلقت تزامناً مع مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP28).

وتسعى البورصة المصرية من خلال هذه الجهود إلى اتخاذ خطوات فعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الوعي بقضايا تغير المناخ، والمساهمة في التخفيف من آثار التغيرات المناخية ودعم الجهود العالمية للتصدي لتحدياته.

المبحث الثالث

الإطار المقترح

لقد ناقشت مجموعة من الدراسات المختلفة أبعاد الاستدامة والمؤشرات التي يمكن من خلالها قياس أداء الاستدامة) قاسم، ٢٠٢٥، عزام وآخرون، ٢٠٢٤، جميل والهجان، ٢٠٢٢، Ding,et al,2022, Thoradeniya,et al.,2022 Castro et al.,2021, Albitar,et al, 2020 Clarkson,et al., (2020 Raueci & Tarquinio,2020,Zia, et al.,2020 ومن خلال الدراسات السابقة يتضح ما يلي: -

اختلاف طريقة قياس الإفصاح عن أداء الاستدامة في كل دراسة نظراً لاختلاف البنود التي يشتمل عليها مؤشر الإفصاح في كل دراسة وذلك لعدم وجود معيار موحد يتناول موضوع الإفصاح عن أداء الاستدامة للشركة سواء على المستوى المحلي والدولي ، حيث أنه على الرغم من توافر معطيات حول أهمية التنمية المستدامة إلا أن هناك جدل في الأوساط العلمية وما توصل إليه الباحثون حول الأبعاد والمؤشرات مما أدى إلى اختلاف تقسيم أبعاد التنمية المستدامة، فهناك دراسات تناولت بعددين للاستدامة (البعد البيئي والاجتماعي) والذي يسمى المسؤولية الاجتماعية للشركات Corporate Social Responsibility (CSR) ودراسات تناولت الاستدامة بأبعادها الثلاثة معا (البعد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي) للاستدامة) ودراسات تناولت الاستدامة بأبعادها الثلاثة معا (البعد الحوكمي والبيئي والاجتماعي للاستدامة)

ويستهدف الباحثون من خلال هذا المبحث استخلاص مجموعة من المؤشرات التي يمكن الاسترشاد بها في بناء أبعاد الإطار المقترح لتحقيق التنمية المستدامة ومواجهة أنشطة الاستدامة وعلى الأخص التغيرات المناخية وتلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية.

١/٣ أهداف وركائز الإطار المقترح:

١/١/٣ أهداف الإطار المقترح:

- تعزيز الوعي بأهمية قضايا وأبعاد الاستدامة.
- توجيه الممارسات نحو أفضلها في الاقتصاد والحوكمة والبيئة والبعد الاجتماعي.
- توفير إطار متكامل لتقييم أداء الشركات في مجال تحقيق الاستدامة.

- الاستجابة للاحتياجات المتنامية لمستخدمي التقارير والقوائم المالية من المعلومات المرتبطة بالالتزامات البيئية والاجتماعية للمنشأة، وذلك في ظل تنوع فئات هؤلاء المستخدمين وتباين طبيعة المعلومات والبيانات اللازمة لهم.
- تطوير معيار العرض والإفصاح العام من خلال التوسع في نطاق البيانات والمعلومات المفصّل عنها، سواء من حيث الشكل أو المضمون، بما يضمن شمول الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكومية للمنشأة.

٢/١/٣ ركائز الإطار المقترح:

يعتمد الإطار المقترح على مجموعة من الركائز وهي: (تقرير الاستدامة للبورصة المصرية ٢٠٢٣، Measurabl Team, 2024)

- ١- استراتيجية تكنولوجيا المعلومات لترشيد استخدام الطاقة.
- ٢- مشاريع التعويض الكربوني: دعم المشاريع التي تخفض أو تمتص الكربون من الغلاف الجوي كجزء من استراتيجية شاملة لخفض الانبعاثات.
- ٣- استخدام الطاقة المتجددة مثل (طاقة الرياح، الطاقة الكهرومائية، الطاقة الكهروضوئية).
- ٤- استخدام الذكاء الاصطناعي في قياس البصمة الكربونية لمطالبة الشركات بحساب انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري والتغير المناخي، وكذلك في تحليل البيانات للتنبؤ بالمخاطر البيئية المحتملة.
- ٥- استخدام أنظمة آلية للرصد المستمر لمقاييس الاستدامة.
- ٦- استخدام تقنية البلوك تشين في تتبع تقارير الاستدامة لضمان موثوقيتها.

٢/٣ المبادئ التي يقوم عليها الإطار المقترح: يمكن تقسيم تلك المبادئ كما يلي: (مجلس معايير المحاسبة للاستدامة، ٢٠١٧، عزام وآخرون، ٢٠٢٤)

١/٢/٣ مبادئ تحديد محتوى الإطار (تقرير الاستدامة):

- **شمول أصحاب المصلحة:** يجب أن تقوم الشركة التي تعد التقرير بتحديد أصحاب المصلحة فيها، وأن توضح كيفية استجابتها لتوقعاتهم ومصالحهم بصورة معقولة.
- **سياق الاستدامة:** ينبغي أن يُقدّم التقرير تقييماً لأداء الشركة ضمن الإطار الأوسع لمفاهيم الاستدامة. فعلى سبيل المثال، لا يقتصر الأمر على عرض اتجاهات الكفاءة البيئية فقط، بل يمكن أن يشمل أيضاً توضيح إجمالي الانبعاثات أو التلوث الذي تسببه الشركة مقارنةً بقدرة النظام البيئي المحلي أو الإقليمي على استيعاب تلك الملوثات. ويتحقق ذلك من خلال الإشارة إلى الحدود البيئية العالمية للموارد ومستويات التلوث، بهدف عرض أداء الشركة ضمن نطاق الاستدامة الأوسع، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي.
- **الأهمية النسبية:** يجب أن يغطي التقرير الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكومية الهامة للشركة المقدمة للتقرير، أو التي تؤثر بشكل جوهري على تقييمات وقرارات أصحاب المصلحة، وهو ما يعني أن تقتصر تقارير الاستدامة على الأحداث الجوهرية والهامة ذات التأثير الفعال على أداء الشركة والاستغناء عن سرد معلومات غير مجدية فالمستثمرين أو محلي أسواق المال قد لا يرغبوا في الاطلاع على معلومات تفصيلية لا تحقق الأهداف.

- **الاكتمال:** ينبغي أن يتضمن التقرير عرضًا للموضوعات الجوهرية وحدودها، بما يعكس الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الهامة، وبما يوفر لأصحاب المصلحة المعلومات الكافية لتقييم أداء الشركة خلال الفترة محل التقرير.
- **٣/٢/٢ مبادئ تحديد جودة الإطار (تقرير الاستدامة) (الصالح، ٢٠١٩)**
- **الدقة:** يجب أن تكون المعلومات الواردة في التقرير دقيقة ومفصلة بما يكفي ليتمكن أصحاب المصلحة من تقييم أداء الشركة المقدمة للتقرير.
- **التوازن:** يجب أن تعكس المعلومات المقدمة في التقرير الجوانب الإيجابية والسلبية لأداء الشركة المقدمة للتقرير لتمكين التقييم المنطقي والمعقول للأداء.
- **الوضوح:** يجب على الشركة المعدة للتقرير أن تقدم المعلومات بطريقة مفهومة ويمكن الوصول إليها من قبل أصحاب المصلحة الذين يستخدمون تلك المعلومات.
- **إمكانية المقارنة:** يجب أن تقوم الشركة المقدمة للتقرير بتحديد المعلومات وتجميعها وتقديمها بصورة متسقة. ويجب عرض المعلومات المقدمة في التقرير بطريقة تمكن أصحاب المصلحة من تحليل التغيرات التي تطرأ على أداء المنظمة مع مرور الوقت، والتي يمكن أن تدعم التحليل مقارنة بالشركات الأخرى.
- **الموثوقية:** يجب أن تقوم الشركة المقدمة للتقرير بجمع المعلومات والإجراءات المستخدمة في إعداد التقرير وتسجيلها وتجميعها وتحليلها وتقديم تقارير عنها بطريقة تجعلها خاضعة للفحص، كما تحدد نوعية المعلومات وأهميتها النسبية.
- **التوقيت المناسب:** يجب على الشركة المقدمة للتقرير أن تقوم بإعداد التقرير حسب جدول زمني منتظم حتى تكون المعلومات متاحة لأصحاب المصلحة في الوقت المناسب ليتمكنوا من اتخاذ القرارات
- **٣/٣ مرجعية إعداد الإطار المقترح:**
اعتمد الإطار المقترح على منهجية المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) مع الدليل الاسترشادي للإفصاح عن أعمال الاستدامة الصادر عن مبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة (SSE)، وعلى مجموعة الاستدامة بالاتحاد العالمي للبورصات (WFE) ومبادرة الاستثمارات منخفضة الكربون وتغير المناخ.
- **٤/٣ أبعاد ومؤشرات الإطار المقترح:**

الإطار المقترح لتقارير الاستدامة المالية وغير المالية لتحقيق التنمية المستدامة في الشركات المقيدة
بالبورصة المصرية

جدول رقم (١) أبعاد ومؤشرات الإطار المقترح

البعد الحوكمي	البعد الاجتماعي		البعد البيئي				البعد الاقتصادي	
	مؤشرات القياس	م	مؤشرات القياس	م	مؤشرات القياس	م	مؤشرات القياس	م
١ مؤشرات مجلس الإدارة	نسبة الأجور بين الجنسين	١	التأثيرات الإكولوجية (قضايا متعلقة بالتلوث وتغير المناخ)	٩	اجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة المباشرة (نطاق ١) مكافئ ثاني أكسيد الكربون CO ₂	١	معدل العائد على الأصول	١
	معدل دوران الموظفين	٢	توليد النفايات	١٠	اجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة المباشرة (نطاق ١) مكافئ ثاني أكسيد الكربون CO ₂	٢	ربحية السهم	٢
٣ هيئة الحوكمة حسب الفئة	التنوع بين الجنسين (بالمناصب والوظائف)	٣	النفايات الموجهة للتخلص منها	١١	اجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة المباشرة (نطاق ٣) مكافئ ثاني أكسيد الكربون CO ₂	٣	معدل العائد على حقوق الملكية	٣
	حجم مجلس الإدارة	٤	استخدام المياه	٢٠	النفايات الموجهة للتخلص منها	١٢	نسبة القيمة السوقية لأسهم الشركة (القيمة السوقية لحقوق الملكية)	٤
٥ الدور المزوج للمدير التنفيذي	معدل الإصابات	٥	إدارة النفايات	٢١	نسبة كثافة انبعاثات الغازات الدفيئة	١٣	نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لأسهم الملكية	٥
	الصحة والسلامة	٦	عدم الامتثال للقوانين واللوائح البيئية (الامتثال البيئي)	٢٢	نسبة كثافة انبعاثات الغازات الدفيئة	١٤	القيمة السوقية المضاعفة	٦
٦ تكرار اجتماعات لجان محددة	حقوق الإنسان	٧	التخفيف من حدة المخاطر المناخية	٢٣	استهلاك الطاقة خارج المنشأة	١٥	القيمة الاقتصادية المضاعفة	٧
	الإستثمار المجتمعي	٨			كثافة الطاقة	١٦	مقياس (Tobin's Q)	٨
	العمالة الاجبارية	٩					قياس قيمة الشركة	

التعليق على الجدول رقم (١) مؤشرات الإطار المقترح:

- ١- النطاق (١) الانبعاثات المباشرة هي الانبعاثات الناتجة من مصادر مملوكة أو خاضعة للرقابة (مثل حرق الوقود في سيارات الشركة أو المولدات).
- ٢- النطاق (٢) الانبعاثات غير المباشرة وهي الناتجة من استهلاك الطاقة المشتراة (مثل الكهرباء والحرارة والبخار).
- ٣- النطاق (٣) الانبعاثات غير المباشرة الأخرى التي تحدث في سلسلة القيمة ولكنها ليست مملوكة أو خاضعة للرقابة (مثل انبعاثات سلسلة التوريد والتي يمكن أن تحدث هذه الانبعاثات في مراحل مختلفة من سلسلة التوريد (الخام - معالجة المواد الخام - نقل المواد الخام).

تتضمن المبادرة العالمية لتقارير الاستدامة GRI عدد (٩١) مؤشر خاص بالاستدامة، ويتضمن المؤشر المصري بالتعاون مع مؤسسة ستاندرد بورد عدد (١٩٧) مؤشر خاص بالاستدامة، وكذلك يتضمن مؤشر مجلس معايير محاسبة الاستدامة ٧٧ معيار لكل ١١ قطاع صناعي ولكل قطاع معيار خاص بها وحدد المجلس موضوعات الاستدامة مكون من ٣٠ قضية استدامة، ولقد أصدر مؤشر داو جونز الأمريكي للاستدامة ٣٨ مؤشر لقياس الأداء المستدام، وقام المعهد القومي للحكومة والتنمية المستدامة في مصر عام ٢٠٢٣ بوضع ٧١ مؤشر لقياس الاستدامة.

٥/٣ فوائد تطبيق الإطار المقترح

١/٥/٣ تحسين مشاركة أصحاب المصلحة

يعد التفاعل الفعال مع أصحاب المصلحة أمراً بالغ الأهمية للشركات التي تسعى إلى تعزيز جهودها في مجال الاستدامة، فمن خلال إشراك المستثمرين والموظفين والموردين والعملاء والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية، تهئ الشركات بيئة من الشفافية والتعاون، ويساعد هذا التفاعل على تحديد المخاوف ويضمن توافق استراتيجيات الاستدامة مع قيم أصحاب المصلحة.

كما يعد إنشاء قنوات تواصل مفتوحة نهجاً مثمراً، فالتحديثات المنتظمة لأهداف الاستدامة تبني الثقة وترتبط أصحاب المصلحة برسالة الشركة. فعلى سبيل المثال، يتيح تضمين بيانات الاستدامة في التقارير المالية لأصحاب المصلحة التعبير عن مخاوفهم واقتراحاتهم مباشرة.

فإشراك أصحاب المصلحة في صنع القرار يعزز مشاركتهم بشكل أكبر، ويمكن للشركات تشكيل لجان أو مننديات تضم ممثلين متنوعين لمواجهة تحديات الاستدامة بشكل تعاوني، وتعزز هذه الشراكات المسؤولية حول كيفية ارتباط هذه المبادرات بأداء الأعمال، كما أن تنظيم الاجتماعات للمستثمرين تركز على إنجازات تحقيق أهداف الاستدامة والمساءلة.

كما أن تدريب الموظفين على ممارسات الاستدامة يعزز المسؤولية في جميع أنحاء الشركة، ويشجع على المشاركة الفاعلة في تحقيق الأهداف، كما أن تقدير مساهمات الموردين والشركاء في الاستدامة يعزز الالتزام ويعزز الجهود المشتركة.

في نهاية المطاف، يُنشئ التفاعل الفعال مع أصحاب المصلحة دورة من التغذية العكسية التي تحسن باستمرار ممارسات الاستدامة، مما يعزز السمعة، وولاء العملاء، وجاذبية الاستثمار، مع إظهار الشركات لالتزامها بالتنمية المستدامة. (Abou El fetouh, 2025)

٢/٥/٣ التأثير الإيجابي على سمعة الشركة وأدائها:

يُعد إعداد تقارير الاستدامة عنصرًا جوهريًا في تعزيز سمعة الشركة ورفع كفاءتها، إذ تُظهر الشركات من خلال الإفصاح عن مؤشرات الاستدامة مدى التزامها بالمسؤولية الاجتماعية والحفاظ على البيئة، مما يساهم في بناء الثقة مع أصحاب المصلحة الذين يقدرون ممارسات الأعمال الأخلاقية، وغالبًا ما تحظى الشركات التي تعتمد على تقارير الاستدامة بسمعة إيجابية في السوق، الأمر الذي ينعكس إيجابيًا على مستوى ولاء العملاء واستمراريتهم. كما تمثل هذه التقارير وسيلة فعالة للتعبير عن القيم المؤسسية والمبادرات الهادفة إلى تقليل الأثر البيئي، مع التأكيد على وعي الشركة بتوقعات المجتمع وأهداف التنمية المستدامة على المدى البعيد، وتساهم تقارير الاستدامة المنتظمة في تمييز الشركات عبر تسليط الضوء على ممارساتها المسؤولة والمستدامة (العيسوي، ٢٠٢٥).

ويستفيد المستثمرون من تحسين تقارير الاستدامة، إذ يوفر رؤى حول مؤشرات الأداء الرئيسية المتعلقة بالعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة، وتمكن هذه الرؤى من اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة، مما يساعد على إدارة المخاطر المرتبطة بقضايا الاستدامة، كما يساهم تحسين تصنيفات ESG في تحسين فرص الحصول على رأس المال بتكاليف أقل، مما يعزز الأداء المالي.

وأخيرًا، يُعزز إعداد تقارير الاستدامة الشاملة حوكمة الشركات من خلال ضمان المساءلة عن أهداف التنمية المستدامة، كما يُسهل إشراك أصحاب المصلحة المتعددين في مختلف وحدات الأعمال التعاون نحو أهداف الاستدامة المشتركة بشكل عام، كما تحقق استراتيجيات إعداد تقارير الاستدامة الشاملة فوائد عديدة، مثل تعزيز السمعة، وجذب المستثمرين، وجذب الكفاءات، وتحسين الكفاءة التشغيلية، مما يساهم في نجاح الشركات على المدى الطويل (Brightest, 2025).

المبحث الرابع الدراسة الميدانية

١/٤ أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الميدانية للبحث إلى اختبار فروض الدراسة وبالتالي اختبار العلاقة بين تقارير الاستدامة كإطار مقترح وتحقيق التنمية المستدامة للشركات المقيدة بمؤشر S&P/ EGX ESG ويمكن تحديد أهداف الدراسة الميدانية في الآتي:

- اختبار العلاقة بين تقارير الاستدامة كإطار مقترح وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- اختبار معنوية الإطار المقترح.

٢/٤ فروض الدراسة:

في ضوء مشكلة وأهداف الدراسة يمكن صياغة فروض البحث في صورة الفرض البديل كما يلي:

الفرض الرئيس: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد الإطار المقترح للتنمية المستدامة (البعد الاقتصادي، البعد البيئي، البعد الاجتماعي، البعد الحوكمي) على تحقيق التنمية المستدامة للشركات المقيدة في البورصة المصرية. ويتفرع من الفرض الرئيس الفروض الفرعية التالية:

الفرض الفرعي الأول: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبعد الاقتصادي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة للشركات المقيدة في البورصة المصرية

الفرض الفرعي الثاني: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبعد البيئي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة للشركات المقيدة في البورصة المصرية

الفرض الفرعي الثالث: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبعد الاجتماعي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة للشركات المقيدة في البورصة المصرية

الفرض الفرعي الرابع: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبعد الحوكمي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة للشركات المقيدة في البورصة المصرية.

٣/٤ قياس متغيرات الدراسة:

أولاً المتغيرات المستقلة:

تتمثل المتغيرات المستقلة في أبعاد الإطار المقترح ويمكن توضيحها في الجدول رقم (٢) الآتي:

جدول رقم (٢) المتغيرات المستقلة وطرق قياسها

المتغير والرمز	طرق القياس
البعد الاقتصادي (x1)	٨ مؤشرات
البعد البيئي (x2)	٢٣ مؤشر
البعد الاجتماعي (x3)	٩ مؤشرات
البعد الحوكمي (x4)	٦ مؤشرات
اجمالي	٤٦ مؤشر

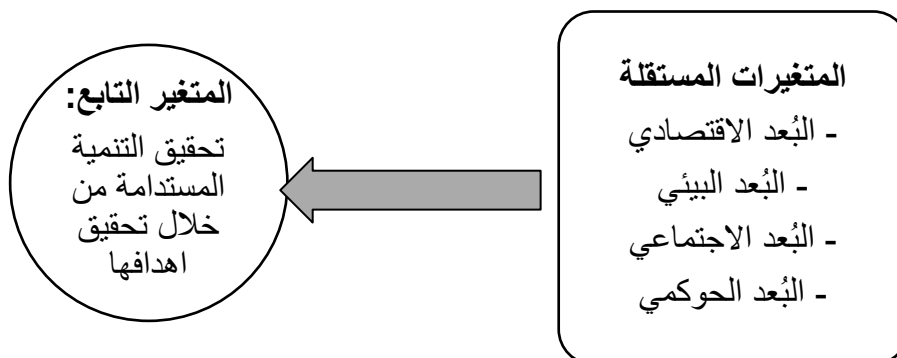
ثانياً المتغير التابع:

يتمثل المتغير التابع في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحقيق أهدافها (أولويات الأهداف)، ويمكن توضيح ذلك في جدول رقم (٣) التالي:

جدول رقم (٣) المتغير التابع وطرق قياسه

المتغير والرمز	طرق القياس
تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحقيق أهدافها (Y)	٨ عناصر

ويمكن توضيح إطار البحث والعلاقة بين المتغيرات في الشكل التالي:



شكل رقم (١) إطار البحث والعلاقة بين المتغيرات

٤/٤ مجتمع وعينة الدراسة:

وتشمل عينة الدراسة فئات ثلاث وهي مديري الشركات المدرجة بمؤشر الاستدامة لعام ٢٠٢٤ (مدير مالي، مدير استدامة)، والمحللين الماليين بشركات سمسة الأوراق المالية، والاكاديمين وهم أعضاء هيئة التدريس بكلية التجارة، وقد تم اختيار عينة عشوائية للدراسة تشتمل على ١٥٤ مفردة موزعة كما هو مبين في الجدول رقم (٤):

جدول رقم (٤) القوائم الصالحة للتحليل الإحصائي

النسبة	القوائم المستردة والصالحة للتحليل الإحصائي	القوائم الموزعة	فئات العينة
٣٢.٤%	٤٥	٤٨	مديري الشركات
٣٨.١%	٥٣	٦٠	المحللين الماليين
٢٩.٥%	٤١	٤٦	أعضاء هيئة التدريس
١٠٠%	١٣٩	١٥٤	الإجمالي

٥/٤ مصادر الحصول على البيانات:

اعتمد الباحثون في إعداد وجمع بيانات الدراسة على قائمة استقصاء تتكون من أربعة أبعاد تتضمن ٤٦ مؤشر، و تم تصميم قائمة الاستقصاء على مقياس ليكرت الخماسي من أجل تحديد إجابات أفراد العينة بحيث تشير الدرجة (٥) إلى الموافقة تماماً و تشير الدرجة (١) إلى غير موافق تماماً، وقد تضمنت القائمة قسمين، الأول للبيانات الديموغرافية الخاصة بمفردات العينة، والثاني يتضمن أسئلة الاستقصاء، حيث تضمنت القائمة مجموعتين، الأولى لأبعاد التنمية المستدامة والمؤشرات الدالة عليها والثانية لأهداف التنمية المستدامة في الإطار المقترح.

٦/٤ الإحصاءات المختلفة لمتغيرات الدراسة وصلاحيه البيانات للتحليل الإحصائي: أولاً: اختبارات الثبات:

تم تحليل ثبات المقياس باستخدام معامل Alpha Cronbach ، واستخدام الباحثون هذا المقياس لدراسة مدى ثبات العناصر لكل بعد من أبعاد المتغيرات المستقلة والتابعة في الجدول التالي وتم عرض معامل الفا لجميع الأبعاد كالتالي:

جدول (٥) معامل الفا Alpha Cronbach

المتغيرات	عدد العناصر	Alpha Cronbach
البُعد الاقتصادي	8	0.931
البُعد البيئي	23	0.957
البُعد الاجتماعي	9	0.869
البُعد الحوكمي	6	0.874
أولويات أهداف التنمية المستدامة	8	0.894

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

ويتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل Alpha Cronbach أكبر من (0.65) لعناصر أبعاد التنمية المستدامة وللمتغير التابع (أولويات أهداف التنمية المستدامة)، وبالتالي فالمقياس المستخدم يبلغ درجة عالية من الثبات.
ثانياً: توصيف متغيرات البحث:

يوضح الجدول رقم (٦)، الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث وذلك على النحو التالي:

جدول (٦) الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث

المتغيرات		N	Mean	Std. Deviation	T المحسوبة	Sig
أهداف التنمية المستدامة	المتغير التابع	139	3.9175	0.80209	90.054	0.003
البُعد الاقتصادي	أبعاد المتغير المستقل	139	3.8301	0.93823	79.326	0.000
البُعد البيئي		139	3.7982	1.02754	69.314	0.000
البُعد الاجتماعي		139	3.7556	0.76123	68.038	0.001
البُعد الحوكمي		139	3.66	0.86846	84.112	0.000

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

ويتضح من الجدول السابق، ما يلي:

الجدول رقم (٦) يوضح أن المتوسط العام لأبعاد التنمية المستدامة الاربعة يتراوح بين 3.66 ، 3.8301 وأن المتوسط العام لاولويات أهداف التنمية المستدامة (المتغير التابع) بلغ 3.9175، وانخفاض التشتت في إجابات العينة حيث أن الانحراف المعياري لمعظم الأبعاد أقل من (١)، وكذلك لا توجد اختلافات في مستويات الدلالة حيث كانت جميعها أقل من 0.05، وأن الاهمية النسبية لجميع العبارات مرتفعة.

جدول رقم (٧) الإحصاءات الوصفية للبُعد الاقتصادي

البُعد الاقتصادي	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	اختبار T	مستوى المعنوية
معدل العائد على الأصول	139	4.3826	0.97244	47.9	0.00
ربحية السهم	139	4.0865	0.86665	62.332	0.00
معدل العائد على حقوق الملكية	139	4.2159	0.77134	62.93	0.00
نسبة القيمة السوقية لأسهم الشركة (القيمة السوقية لحقوق الملكية)	139	3.7612	0.72329	55.428	0.00
نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للأسهم	139	3.8251	1.02583	56.296	0.00
القيمة السوقية المضافة	139	3.5836	1.05118	57.513	0.00
القيمة الاقتصادية المضافة	139	3.4710	0.70575	53.004	0.00
مقياس (Tobin's Q) لقياس قيمة الشركة	139	3.3154	0.69831	52.363	0.00

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

اتجاهات عينة البحث قد أظهرت اتجاهاً عاماً نحو الموافقة على العبارات الخاصة (المؤشرات) المتعلقة بالبُعد الاقتصادي للإطار المقترح حيث جاء متوسط جميع العبارات أكبر من ٣، وهذا يدل على أن هناك تأثير لمؤشرات البُعد الاقتصادي للإطار المقترح على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما يلاحظ أن الانحراف المعياري لمعظم العبارات أقل من الواحد وذلك يدل على انخفاض التشتت في استجابات العينة لهذه العبارات.

جدول رقم (٨) الإحصاءات الوصفية للبعد البيئي

البعد البيئي	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	اختبار T	SIG
اجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة المباشرة (نطاق ١) مكافئ ثاني أكسيد الكربون Co^2	139	3.8827	0.76837	56.781	0.00
اجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة المباشرة (نطاق ٢) مكافئ ثاني أكسيد الكربون Co^2	139	3.7635	1.09564	50.936	0.00
اجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة المباشرة (نطاق ٣) مكافئ ثاني أكسيد الكربون Co^2	139	3.7452	1.13778	50.514	0.00
انبعاثات المواد المستنفذة للأوزون	139	4.2160	0.69511	56.636	0.01
نسبة كثافة انبعاثات الغازات الدفيئة	139	3.3217	1.10999	52.467	0.00
نسبة كثافة انبعاثات الغازات غير الدفيئة	139	3.2940	1.12088	50.178	0.00
جودة الهواء (انبعاثات الهواء من الملوثات)	139	3.5734	0.99188	48.627	0.00
اجمالي الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة	139	3.6718	0.77149	49.475	0.01
التأثيرات الايكولوجية (قضايا متعلقة بالتلوث وتغير المناخ)	139	3.2403	0.72172	49.175	0.00
توليد النفايات	139	3.1704	0.80166	41.152	0.01
النفايات المحولة من التخلص منها	139	3.2046	1.09668	47.005	0.00
النفايات الموجهة للتخلص منها	139	3.3683	0.85114	47.225	0.01
إدارة النفايات	139	4.0921	0.89444	47.923	0.00
اجمالي استهلاك الطاقة داخل المنشأة	139	3.4125	0.73245	62.332	0.00
استهلاك الطاقة خارج المنشأة	139	3.6829	0.7574	62.93	0.02
كثافة الطاقة	139	3.2138	1.07255	55.428	0.00
مزيج الطاقة	139	3.4695	0.93779	56.296	0.00

0.00	55.513	0.78101	4.3893	139	الطاقة النظيفة
0.01	54.004	0.83694	4.0534	139	تخفيض استهلاك الطاقة
0.01	52.363	1.01114	3.9608	139	استخدام المياه
0.01	49.431	0.84642	3.2438	139	الاجهاد المائي
0.00	46.12	1.02154	3.7147	139	عدم الامتثال للقوانين واللوائح البيئية (الامتثال البيئي)
0.01	54.582	0.93511	3.1682	139	التخفيف من حدة المخاطر المناخية

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

أن المتوسط الحسابي لجميع عبارات (مؤشرات) البُعد البيئي للإطار المقترح أكبر من ٣، مما يؤكد ارتفاع استجابات عينة البحث لهذا البُعد، كما أن الانحراف المعياري لمعظم العبارات أقل من الواحد مما يدل على انخفاض التشتت في استجابات العينة عن وسطها الحسابي، واحتلت " الطاقة النظيفة" الترتيب الأول من بين مؤشرات البُعد البيئي للإطار المقترح وذلك بمتوسط حسابي قدره (4.3893) وانحراف معياري قدره (0.78101)

جدول رقم (٩) الإحصاءات الوصفية للبُعد الاجتماعي

SIG	اختبار T	الانحراف المعياري	المتوسط	العدد	البُعد الاجتماعي
0.00	54.639	0.794	4.02	139	نسبة الأجور بين الجنسين
0.00	57.36	1.005	3.54	139	معدل دوران الموظفين
0.01	52.908	.8191	3.94	139	التنوع بين الجنسين (بالمناصب والوظائف)
0.00	52.294	.8233	3.98	139	عدم التمييز
0.00	51.988	1.0214	3.75	139	معدل الإصابات
0.00	53.113	.9206	3.86	139	الصحة والسلامة
0.00	49.308	.8834	3.69	139	حقوق الانسان
0.01	44.733	.9603	3.64	139	الاستثمار المجتمعي
0.00	45.639	1.074	3.38	139	العمالة الاجبارية

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

من الجدول السابق رقم (٩) يلاحظ الآتي:

أن المتوسط الحسابي لجميع عبارات (مؤشرات) البُعد الاجتماعي للإطار المقترح أكبر من ٣، مما يؤكد ارتفاع استجابات عينة البحث لهذا البُعد، كما أن الانحراف المعياري لمعظم العبارات أقل من الواحد مما يدل على انخفاض التشتت في استجابات العينة عن وسطها الحسابي، وتمثلت أهم المؤشرات التي تضمنها البُعد الاجتماعي للإطار المقترح في "نسبة الأجور بين الجنسين"، و"عدم التمييز"،

و"التنوع بين الجنسين (بالمناصب والوظائف)" بمتوسطات حسابية (4.02)، (3.98)، (3.94) على التوالي.

جدول رقم (١٠) الإحصاءات الوصفية للبعد الحوكمي

البُعد الحوكمي	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	اختبار T	SIG
تنوع مجلس الإدارة	139	3.96	0.9816	49.816	0.00
استقلالية مجلس الإدارة	139	3.79	0.7654	47.99	0.00
هيئة الحوكمة حسب الفئة العمرية	139	3.35	1.027	45.087	0.00
حجم مجلس الإدارة	139	3.68	0.8291	44.812	0.00
الدور المزدوج للمدير التنفيذي	139	3.72	0.8643	55.412	0.01
تكرار اجتماعات لجان محددة	139	3.46	1.049	55.163	0.00

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

من الجدول السابق رقم (١٠) يتضح الآتي:

أن المتوسط الحسابي لجميع عبارات البُعد الحوكمي للإطار المقترح أكبر من ٣، مما يؤكد ارتفاع استجابات عينة البحث لهذا البُعد، كما أن الانحراف المعياري لمعظم العبارات أقل من الواحد مما يدل على انخفاض التشتت في استجابات العينة عن وسطها الحسابي، واحتل "تنوع مجلس الإدارة" الترتيب الأول من بين مؤشرات البُعد الحوكمي للإطار المقترح وذلك بمتوسط حسابي قدره (3.96) وانحراف معياري قدره (0.9816)

جدول رقم (١١) الإحصاءات الوصفية لأهداف التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	اختبار t	Sig.
الهدف المناخي (الهدف رقم ١٣)	139	4.12	0.944	77.399	0.00
المساواة بين الجنسين (الهدف رقم ٥)	139	4.09	0.991	68.029	0.00
العمل اللائق ونمو الاقتصاد (الهدف رقم ٨)	139	4.00	1.025	59.33	0.00
الاستهلاك والإنتاج المسؤولان (الهدف رقم ١٢)	139	3.81	0.873	56.902	0.00
الشراكات والتعاون (الهدف رقم ١٧)	139	3.67	1.016	54.517	0.00
المياه النظيفة (الهدف رقم ٦)	139	3.92	0.916	56.554	0.00
الطاقة النظيفة (الهدف رقم ٧)	139	3.98	0.953	54.99	0.00

0.00	56.22	0.896	3.75	139	الصناعة والابتكار (الهدف رقم ٩)
------	-------	-------	------	-----	---------------------------------

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

ويتضح من الجدول السابق أن متوسطات أهداف التنمية المستدامة والتي تشمل (الهدف المناخي ، المساواة بين الجنسين ، العمل اللائق ونمو الاقتصاد ، الاستهلاك والإنتاج ، الشراكات والتعاون ، المياه النظيفة، الطاقة النظيفة، الصناعة والابتكار) جاءت فوق المتوسط بشكل عام حيث تراوحت ما بين (3.67) – الشراكات والتعاون- و (4.12) الذى يشير إلى الهدف المناخي، كما أن الانحراف المعياري لتلك الاهداف تراوح بين (0.873)، (1.025)، ولقياس العلاقة بين متغيرات البحث المختلفة قام الباحثون بإجراء تحليل الارتباط، وقد ظهرت النتائج كما هى موضحة بالجدول رقم (١٢)

جدول رقم (١٢) مصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات البحث

الحوكمي	الاجتماعي	البيئي	الاقتصادي	أهداف التنمية المستدامة	
0.516**	0.596*	0.605*	0.716*	1.00	أهداف التنمية المستدامة
0.534**	0.542*	0.611*	1.00		البُعد الاقتصادي
0.580*	0.603*	1.00			البُعد البيئي
0.591*	1.00				البُعد الاجتماعي
1.00					البُعد الحوكمي

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

** دالة احصائياً عند مستوى معنوية 0.01.

* دالة احصائياً عند مستوى معنوية 0.05.

يتضح من جدول (١٢) السابق أن هناك علاقة ارتباط معنوية طردية بين المتغيرات المستقلة (أبعاد التنمية المستدامة الاربعة) والمتغير التابع (أهداف التنمية المستدامة) ، وقد أشارت النتائج إلى أن أكثر أبعاد التنمية المستدامة ارتباطاً بأهداف التنمية هو البُعد الاقتصادي حيث بلغ معامل الارتباط 0.716.

ثالثاً: اختبار مدي صحة فروض البحث:

يتناول الباحثون فى هذا الجزء اختبارات فروض البحث وذلك على النحو التالى:

الفرض الفرعى الأول:

وينص هذا الفرض على أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية للبعد الاقتصادي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة للشركات المقيدة في البورصة المصرية.

ولاختبار مدى صحة هذا الفرض تم استخدام اسلوب الانحدار البسيط وذلك على المفردات المجمعة من بيانات العينة والموضحة بالجدول رقم (١٣) كالتالى:

جدول رقم (١٣) تحليل أثر البُعد الاقتصادي على أهداف التنمية المستدامة

المتغير	Beta	R	R ²	t. Value	Sig.
البُعد الاقتصادي	0.673	0.705	0.497	18.110	0.00
المعامل الثابت Constant	1.326				
قيمة F	132.75				
(Sig. F)	0.00				

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

*معنوية عند 0.05

ويتضح من جدول (١٣) السابق، ما يلي:

- وجود علاقة ارتباط طردية موجبة بين المتغير المستقل (البُعد الاقتصادي) وبين المتغير التابع (أهداف التنمية المستدامة) حيث بلغ معامل الارتباط (0.705)
- من اختبار t تم التوصل إلى معنوية تأثير البُعد الاقتصادي للتنمية المستدامة على أهداف التنمية المستدامة وذلك عند مستوى معنوية (0.00)
- من خلال قيمة R² البالغة 0.497 يمكن القول بأن المتغير المستقل (البُعد الاقتصادي) يفسر 49.7% من المتغير التابع وهو أهداف التنمية المستدامة، وباقي النسبة (50.3%) قد يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة، أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج
- بلغت قيمة F (132.75) عند مستوى معنوية (0.00) وذلك يدل على معنوية النموذج المستخدم.
- تدعم النتائج صحة الفرض الفرعي الأول والذي يدل على وجود تأثير معنوي إيجابي للبُعد الاقتصادي للتنمية المستدامة (كأحد اليات الإطار المقترح) على أهداف التنمية المستدامة.

$$y = 1.326 + 0.673 X1$$

الفرض الفرعي الثاني:

وينص هذا الفرض على أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية للبُعد البيئي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة للشركات المقيدة في البورصة المصرية. ولاختبار مدى صحة هذا الفرض تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط وذلك على المفردات المجمعة من بيانات العينة والموضحة بالجدول رقم (١٤) كالتالي:

جدول رقم (١٤) تحليل أثر البُعد البيئي على أهداف التنمية المستدامة

المتغير	Beta	R	R ²	t. Value	Sig.
البُعد البيئي	0.561	0.641	0.411	17.770	0.00
المعامل الثابت Constant	1.587				
قيمة F	154.36				
(Sig. F)	0.00				

- المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS
ويتضح من جدول (١٤) السابق، ما يلي:
- وجود علاقة ارتباط طردية موجبة بين المتغير المستقل (البُعد البيئي) وبين المتغير التابع (أهداف التنمية المستدامة) حيث بلغ معامل الارتباط (0.641).
 - من اختبار t تم التوصل إلى معنوية تأثير البُعد البيئي للتنمية المستدامة على أهداف التنمية المستدامة وذلك عند مستوى معنوية (0.00).
 - من خلال قيمة R^2 البالغة 0.411 يمكن القول بان المتغير المستقل (البُعد البيئي) يفسر 41.1% من المتغير التابع وهو أهداف التنمية المستدامة، وباقي النسبة (58.9%) قد يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة، أو ربما لعدم ادراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج.
 - بلغت قيمة $F(154.36)$ عند مستوى معنوية (0.00) وذلك يدل على معنوية النموذج المستخدم.
 - تدعم النتائج صحة الفرض الفرعي الثاني والذي يدل على وجود تأثير معنوي إيجابي للبعد البيئي للتنمية المستدامة (كأحد اليات الإطار المقترح) على أهداف التنمية المستدامة. ويمكن من خلال التحليل السابق التنبؤ بمعادلة الانحدار كالاتي:

$$y = 1.587 + 0.561 X_2$$

الفرض الفرعي الثالث:

- وينص هذا الفرض على أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية للبعد الاجتماعي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة للشركات المقيمة في البورصة المصرية. ولاختبار مدى صحة هذا الفرض تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط وذلك على المفردات المجمعة من بيانات العينة والموضحة بالجدول رقم (١٥) كالتالي:

جدول رقم (١٥) تحليل أثر البُعد الاجتماعي على أهداف التنمية المستدامة

المتغير	Beta	R	R^2	t. Value	Sig. T
البُعد الاجتماعي	0.587	0.663	0.439	19.571	0.00
المعامل الثابت Constant	1.532				
قيمة F	124.46				
(Sig. F)	0.00				

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS
ويتضح من جدول (١٥) السابق، ما يلي:

- وجود علاقة ارتباط طردية موجبة بين المتغير المستقل (البُعد الاجتماعي) وبين المتغير التابع (أهداف التنمية المستدامة) حيث بلغ معامل الارتباط (0.663).
- من اختبار t تم التوصل إلى معنوية تأثير البُعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أهداف التنمية المستدامة وذلك عند مستوى معنوية (0.00).

- من خلال قيمة R^2 البالغة 0.439 يمكن القول بان المتغير المستقل (البُعد الاجتماعي) يفسر 43.9% من المتغير التابع وهو أهداف التنمية المستدامة، وباقي النسبة (56.1%) قد يرجع إلى الخطأ العشوائى فى المعادلة، أو ربما لعدم ادراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج.
- بلغت قيمة $F(124.46)$ عند مستوى معنوية (0.00) وذلك يدل على معنوية النموذج المستخدم.
- تدعم النتائج صحة الفرض الفرعى الثالث والذي يدل على وجود تأثير معنوى ايجابي للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة (كأحد اليات الإطار المقترح) على أهداف التنمية المستدامة. ويمكن من خلال التحليل السابق التنبؤ بمعادلة الانحدار كالاتي:

$$y = 1.532 + 0.587 X_3$$

الفرض الفرعى الرابع:

وينص هذا الفرض على أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية للبعد الحوكمى على تحقيق أهداف التنمية المستدامة للشركات المقيدة في البورصة المصرية. ولاختبار مدى صحة هذا الفرض تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط وذلك على المفردات المجمعة من بيانات العينة والموضحة بالجدول رقم (١٦) كالتالي:

جدول رقم (١٦) تحليل أثر البُعد الحوكمى على أهداف التنمية المستدامة

المتغير	Beta	R	R^2	t. Value	Sig.
البُعد الحوكمى	0.623	0.579	0.335	12.69	0.00
Constant	1.376				
قيمة F	164.5				
(Sig. F)	0.00				

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

* معنوية عند 0.05

ويتضح من جدول (١٦) السابق، ما يلي:

- وجود علاقة ارتباط طردية موجبة بين المتغير المستقل (البُعد الحوكمى) وبين المتغير التابع (أهداف التنمية المستدامة) حيث بلغ معامل الارتباط (0.579).
- من اختبار تم التوصل إلى معنوية تأثير البُعد الحوكمى للتنمية المستدامة على أهداف التنمية المستدامة وذلك عند مستوى معنوية (0.00).
- من خلال قيمة R^2 البالغة 0.335 يمكن القول بان المتغير المستقل (البُعد الحوكمى) يفسر 33.5% من المتغير التابع وهو أهداف التنمية المستدامة، وباقي النسبة (66.5%) قد يرجع إلى الخطأ العشوائى فى المعادلة، أو ربما لعدم ادراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج.
- بلغت قيمة $F(164.5)$ عند مستوى معنوية (0.00) وذلك يدل على معنوية النموذج المستخدم.

- تدعم النتائج صحة الفرض الفرعى الرابع والذي يدل على وجود تأثير معنوى ايجابى للبعد الحوكمى للتنمية المستدامة (كأحد اليات الإطار المقترح) على أهداف التنمية المستدامة ويمكن من خلال التحليل السابق التنبؤ بمعادلة الانحدار كالاتي:

$$y = 1.376 + 0.623 X_4$$

النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية

أولاً: النتائج

- ١- في ظل التغيرات والتطورات في بيئة الاعمال الحديثة لم يعد الاهتمام بالجوانب المالية فقط وإنما هناك اهتمام بتقييم الاداء البيئي والاجتماعي والحوكمي.
- ٢- تقارير الاستدامة تعكس الاداء المالي (الاقتصادي) والاداء غيرالمالى (البيئي والاجتماعي والحوكمي) بما يحقق مصالح كافة الاطراف ذات العلاقة بالشركة.
- ٣- جهود بورصة الاوراق المالية وجهود هيئة الرقابة المالية يدل على اهتمام الدولة المصرية بالتنمية المستدامة.
- ٤- مؤشر الاستدامة المقترح هو أداة تستخدم لقياس استدامة أعمال الشركات من خلال العوامل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمة ويوفر هذا المؤشر بيانات مالية وغير مالية.
- ٥- يحقق الإطار المقترح مواجهة التغيرات المناخية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة
- ٦- لا توجد اختلافات في مستويات الدلالة لمؤشرات الإطار المقترح والاهمية النسبية مرتفعة.
- ٧- يوجد ارتباط موجب معنوي بين أبعاد الإطار المقترح (البعد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي والحوكمي) وبين التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها.
- ٨- إثبات صحة الفرض الرئيس " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد التنمية المستدامة (البعد الاقتصادي، البعد البيئي، البعد الاجتماعي، البعد الحوكمي) على تحقيق التنمية المستدامة للشركات المقيدة في البورصة المصرية" وقد تم ذلك عن طريق إثبات الفروض الفرعية الاربعة
- إثبات صحة الفرض الفرعى الأول "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبعد الاقتصادي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة للشركات المقيدة في البورصة المصرية "
- إثبات صحة الفرض الفرعى الثانى "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبعد البيئي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة للشركات المقيدة في البورصة المصرية "
- إثبات صحة الفرض الفرعى الثالث "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبعد الاجتماعى على تحقيق أهداف التنمية المستدامة للشركات المقيدة في البورصة المصرية "
- إثبات صحة الفرض الفرعى الرابع "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبعد الحوكمى على تحقيق أهداف التنمية المستدامة للشركات المقيدة في البورصة المصرية "
- ٩- بلغت القيمة التفسيرية (قيمة معامل التحديد R^2) لأبعاد الإطار المقترح لتقارير الاستدامة المالية وغير المالية الاربعة (الاقتصادى، البيئى، الاجتماعى، الحوكمى) 49.7%، 41.1%، 43.9%، 33.5% على التوالى فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثانياً: التوصيات

- ١- ضرورة اهتمام الشركات المسجلة في البورصة المصرية بالإفصاح عن الاستدامة وفقاً للإطار المقترح والزامها بتطبيقه وذلك بهدف زيادة جودة المعلومات المحاسبية وحتى تكون أكثر ملاءمة لعملية اتخاذ القرارات.
- ٢- ضرورة قيام الدولة بتحفيز الشركات التي تقوم بالتقرير عن الاستدامة من خلال تقديم التسهيلات والمزايا والحوافز الضريبية، مما يساهم في دعم التنمية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.
- ٣- ضرورة قيام مركز المديرين المصري ومركز مسئولية الشركات المصري بعقد الندوات وإقامة المؤتمرات لدعوة أصحاب الأعمال للتعريف بممارسات الاستدامة، وشرح وتفسير محاور المبادرات العالمية والمحلية للإفصاح عن تقارير الاستدامة.
- ٤- ضرورة قيام هيئة الرقابة المالية بإصدار قرارات أو تشريعات ملزمة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإصدار تقرير محاسبي سنوي يغطي كافة الجوانب المتعلقة بالاستدامة لمسايرة التطورات في الإفصاح المحاسبي في الدول المتقدمة وفقاً لأهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠.
- ٥- التوسع في نشر تقارير الاستدامة عبر المواقع الإلكترونية للشركات وفي الصحف القومية باللغة العربية واللغة الإنجليزية لجذب المستثمرين العرب والأجانب والمحليين الماليين ومساعدتهم على تقييم الاداء المستدام للشركات المصرية في ضوء أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠.

ثالثاً: التوجهات البحثية المستقبلية

- ١- دراسة العلاقة بين الإطار المقترح عن تقارير الاستدامة وأسعار الاسهم.
- ٢- أثر الإفصاح المحاسبي على تقارير الاستدامة على ترتيب الشركات المدرجة في مؤشر الاستدامة.
- ٣- دراسة العلاقة بين الإطار المقترح عن تقارير الاستدامة وتخفيض درجة عدم تماثل المعلومات.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- إبراهيم، آفاق ذنون (٢٠١٦)، نموذج محاسبي للإفصاح الاختياري عن تقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار- دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
- البورصة المصرية (٢٠١٦)، الدليل الاسترشادي لإفصاح الشركات المقيدة عن أداء الاستدامة.
- (٢٠١٩)، الدليل الاسترشادي لإفصاح الشركات المقيدة عن أداء الاستدامة.
- الرفاعي، أحمد محمد (٢٠٢٢)، أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة على عدم تماثل المعلومات، مع دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في المؤشر المصري لمسؤولية الشركات، مجلة البحوث المحاسبية، ٩ (٢)، ٤٣ - ١٠٢.
- الشروق نيوز (٢٠٢١)، مارس ٢٠٢١: متاحة على الرابط التالي :
<https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=03032021&id=7693e784-ab34-4bcd-bf7e-e128eaf1de74>
- (٢٠٢٢)، إبريل ٢٠٢٢: متاحة على الرابط التالي :
<https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=03042022&id=f6cee378-ccbe-43c9-906b-34720e67781f>
- الصالح، محمد عثمان محمد (٢٠١٩)، تقارير الاستدامة للمنظمات، الشبكة السعودية للمسؤولية الاجتماعية: متاحة على الرابط التالي: <https://csrsa.net/post/1333>
- العيسوي، عبد الحميد محمود (٢٠٢٥)، العلاقة بين هيكل الملكية وجودة تقارير الاستدامة: الدور المعدل للجنة الاستدامة - دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة بمؤشر الاستدامة المصري S&P/EGX ESG ، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد ٩، العدد ٢، مايو ٢٠٢٥، ٦٣٩ - ٧٣٠.
- الهيئة العامة للرقابة الإدارية (٢٠١٦)، الدليل المصري لحوكمة الشركات.
- الهيئة العامة للرقابة المالية (٢٠١٩)، قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٢٣) بشأن أن يتضمن تشكيل مجلس إدارة الشركة عنصراً نسائياً واحداً على الأقل.
- (٢٠١٩)، قرار مجلس الإدارة رقم (١٢٤) بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٨ بشأن ضوابط منح الترخيص واستمراره وقواعد تملك أسهم الشركات العاملة في الأنشطة المالية الغير مصرفية.
- (٢٠١٩)، قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٢٧) الخاص بمتطلبات التسجيل للخبراء والمؤسسات الاستشارية البيئية المحليين، متاحة على الرابط التالي:

https://fra.gov.eg/wp-content/uploads/fra_live_data/pdfs/UG48378UG48379.pdf

- (٢٠١٩^d)، قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٤١) والذي أعفى مصدري السندات الخضراء من ٥٠% من إجمالي مقابل الخدمات والفحص بالهيئة.
- (٢٠٢٠^a)، قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١١٣) لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ٢٨/٨/٢٠١٩ بشأن تحديد القائمة الأولية لمراقبي البيئة الدوليين وفقا لأخر تعديل بتاريخ ١٨/١١/٢٠٢٠، نسخة محدثة في ٢٠٢٠،
- (٢٠٢٠^b)، قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٨٧) بشأن قيام الشركات والجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية - والخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة - بإنشاء قاعدة بيانات تتضمن الخدمات التي تقدمها لعملائها.
- (٢٠٢٠^c)، قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٢٠٤) بشأن تعزيز المساواة بين الذكور والإناث في الاستفادة من الأنشطة المالية غير المصرفية.
- (٢٠٢٠^d)، قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٢٠٥) والذي يمنح الشركات والجهات المالية غير المصرفية حال مزاولة نشاطها وبلوغ نسبة التعامل مع المرأة ٢٥% أو أكثر كشخص طبيعى أو شخص اعتباري - وفقا لتعريف المرأة الوارد بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٨٧) .
- (٢٠٢١^a)، قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٠٧) بشأن ضوابط إفصاح الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة والآثار المالية للتغيرات المناخية.
- (٢٠٢١^b)، مجلس إدارة الهيئة رقم (١٠٨) بشأن ضوابط افصاح المنشآت المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة والآثار المالية للتغيرات المناخية
- (٢٠٢١^c)، قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٠٩) بتعديل قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية بحيث لا تقل نسبة تمثيل المرأة في مجلس الإدارة عن ٢٥% أو عضوتين على الأقل.
- (٢٠٢١^d)، قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١١٠) بشأن ضوابط منح الترخيص واستمراره وقواعد تملك أسهم الشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية بحيث لا تقل نسبة تمثيل المرأة في مجلس الإدارة عن ٢٥% أو عضوتين على الأقل.
- (٢٠٢٢)، قرار رئيس الوزراء رقم (٤٦٦٤) بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادر بقرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم ١٣٥ على أن تعد " شهادات خفض الانبعاثات الكربونية "أدوات مالية قابلة للتداول، الجريدة الرسمية-العدد ٥١ مكرر(د) في ٢٥ ديسمبر سنة ٢٠٢٢ .

- (٢٠٢٣)، قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٥٧ لسنة ٢٠٢٣: بشأن لجنة الإشراف والرقابة على وحدات خفض الانبعاثات الكربونية واختصاصاتها وفقا لأخر تعديل بتاريخ ٢٦/٣/٢٠٢٥.
- جميل، رباب حمدي؛ الهجان، عبد العزيز محسن (٢٠٢٢)، دراسة واختبار أثر الإفصاح عن مؤشرات المسؤولية الاجتماعية للاستدامة وفقا لمبادرة "GRI" علي جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، (١) ١٣، ٨٨.
- حسن، صبري طاهر محمد؛ لبيب، خالد محمد عبد المنعم زكي؛ عزب، عادل إبراهيم (٢٠٢٤)، أثر الروابط السياسية الخاصة بالمديرين التنفيذيين على مستوى الإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة وانعكاس ذلك على القيود المالية التي تواجهها منشآت الأعمال، **المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٤ (٢)، ٩٦-١٢٤.
- حشاد، طارق محمد عمر (٢٠٢٣)، أثر خصائص مجلس الإدارة على الإفصاح عن أداء الاستدامة وانعكاسه على قيمة الشركة - دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في مؤشر مسؤولية الشركات المصرية S&P/EGX ESG، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، كلية الأعمال، جامعة الإسكندرية، ٧ (٢) ١٢٥-٢٢٢.
- سليم، محمد أحمد (٢٠٢٠)، أثر التمثيل النسائي بمجالس الإدارات على العلاقة بين كل من جودة المراجعة وسياسات توزيع الرباح والمسؤولية الاجتماعية وبين الأداء السوقي للشركات المقيدة المصرية، **الفكر المحاسبي**، جامعة عين شمس، مجلد (٢٦)، عدد (٤)، ص ٢٦-٨٩.
- شعبان، محمد رمضان محمد (٢٠١٩)، أثر الإفصاح المحاسبي عن الاستدامة على قيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في مؤشر مسؤولية الشركات المصرية، **مجلة البحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة طنطا، ٦ (١)، ٣٧-٨٠.
- عبده، إيمان محمد السعيد سلامه (٢٠٢٠)، أثر الإفصاح عن أداء الاستدامة على قيمة الشركة والقيود المالية لها ودور كل من نفوذ المدير التنفيذي وهيكل الملكية: دراسة تطبيقية، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٤ (١)، ٦٨-١٥٨.
- عيد، ربيع فتوح محمد (٢٠٢٥)، العلاقة بين الإفصاح عن تقارير الاستدامة والقدرة التنافسية في ظل الدور المعدل لعمر الشركة: دراسة تطبيقية، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، كلية الأعمال، جامعة الإسكندرية، ٩ (١)، ٢١٩-٢٨٤.
- قاسم، سمير قاسم محمد (٢٠٢٥)، أثر " هيكل الملكية على الإفصاح عن الأداء المستدام وانعكاسه على ملائمة التقييمية للمعلومات المحاسبية مع دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بمؤشر S&P/EGX ESG، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، كلية الأعمال، جامعة الإسكندرية، ٩ (١)، ٢٨٥-٣٥٩.

- متولى، سعاد السيد محمد (٢٠٢٣)، أثر خصائص مجلس الإدارة والإفصاح عن تقارير الاستدامة على أداء استدامة الشركات في البيئة المصرية، **المجلة العلمية للدراسات المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ٥(٣)، ٢٨٩-٣٤٣.
- يونس، نجاته محمد مرعي (٢٠٢١)، أثر مستوى وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة على الاداء المالى للشركات - دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة بسوق المال السعودى، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، ٢٢(١)، ٣٦١-٤١٣.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- Abd El-Rahman, S. (2022). The role of sustainability in enhancing corporate financial performance, **Unpublished doctoral dissertation**, Ain Shams University.
- Abou El fetouh, W.A.(2025). Corporate sustainability from a management accounting perspective and Egyptian reality, **Scientific Journal for Financial and Commercial Studies and Research**, Faculty of Commerce, Damietta University, 6(2)1, 677-726
- Al natour, A., Meqbel,R. ,Kayed,s., Zidan, H.. (2022). The Role of Sustainability Reporting in Reducing Information Asymmetry: The Case of Family- and Non-Family-Controlled Firms, **Sustainability**, MDPI, 14 (11), 1-17.
- Aladwey, L., Elgharbawy, A., & Ganna, M. A. (2022). Attributes of corporate boards and assurance of corporate social responsibility reporting: evidence from the UK. Corporate Governance: **The International Journal of Business in Society**, 22(4), 748-780.
- Albitar, K., Hussainey, K., Kolade, N. & Gerged, A. M. (2020). ESG disclosure and firm performance before and after IR: The moderating role of governance mechanisms, **International Journal of Accounting & Information Management**, 28, 429-444
- Ali, H. (2023). Sustainability goals in the Egyptian industrial sector, **Unpublished doctoral dissertation**, Helwan University
- Almaqtari, F. A., Elsheikh, T., Abdelkhair, F., & Mazrou, Y. S. (2023). The impact of corporate environmental disclosure practices and board attributes on sustainability: Empirical evidence from asia and Europe, **Heliyon**,9(8).

- Alnajjar, F. (2022). Corporate sustainability practices in emerging markets, **Journal of Accounting in Emerging Economies**, 12(3), 45-67.
- Al-Shaer, H., & Hussainey, K. (2022). Sustainability reporting beyond the business case and its impact on sustainability performance: UK evidence, **Journal of Environmental Management**, 311(1), 114883.
- Anyigbah, E., Kong, Y., Edziah, B. K. Aphoto, A. T., & Ahiaku, W. S. (2023). Board Characteristics and Corporate Sustainability Reporting: Evidence from Chinese Listed Companies, **Sustainability**, 15(4), 3553.
- Bandoi, A., Bocean, C. G., Del Baldo, M., Mandache, L., Mănescu, L. G., & Sitnikov, C. S. (2021). Including Sustainable Reporting Practices in Corporate Management Reports: Assessing the Impact of Transparency on Economic Performance, **Sustainability**, 13(2)
- Bilyay-Erdogan, S. (2022). Corporate ESG engagement and information asymmetry: The moderating role of country-level institutional differences, **Journal of Sustainable Finance & Investment**, 1-37
- Brightest. (2025). Sustainability Reporting Standards and Frameworks an Easy Comparison, <https://www.brightest.io/sustainability-reporting-standards>
- Brown, P., Davis, L., & Taylor, R. (2020). Sustainable development goals and corporate accountability, **Journal of Business Ethics**, 167(2), 345-360
- Bullary, A.& Hamdan, A.,(2023) Guest editorial: Sustainability reporting in different institutional and regulatory environments, **Journal of Global Competitiveness**, 33(1), 1-6
- Cancela, B. L., Neves, M. E. D., Rodrigues, L. L., & Gomes Dias, A. C. (2020). The influence of corporate governance on corporate sustainability: new evidence using panel data in the Iberian macroeconomic environment, **International Journal of Accounting & Information Management**, 28(4), 785-806
- Chen, P., & Hao, Y. (2022). Digital transformation and corporate environmental performance: The moderating role of board characteristics, **Corporate Social Responsibility and Environmental Management**, 29(5), 1757-1767.

- Clarkson, P. M., Ponn, J., Richardson, G. D., Rudzicz, F., Tsang, A., & Wang, J. (2020). A textual analysis of US corporate social responsibility reports. **Abacus**, 56(1), 3-34.
- Ding, X., Ye, L., Yang, Y., Efimova, O., Steblyanskaya, A., & Zhang, J. (2022). The impact mechanism of environmental information disclosure on corporate sustainability performance-micro-evidence China, **Sustainability**, 14(19)
- Disli, M., Yilmaz, M. K., & Mohamed, F. F. M. (2022). Board characteristics and sustainability performance: Empirical evidence from emerging markets. **Sustainability Accounting, Management and Policy Journal**, 13(4), 929-952.
- Du, S., Yu, K., Bhattacharya, C. B., & Sen, S. (2017). The business case for sustainability reporting: Evidence from stock market reactions, **Journal of Public Policy & Marketing**, 39 (2) 330 – 313.
- Elmaghrabi, M. E. (2021). CSR committee attributes and CSR performance: UK evidence, **Corporate Governance**, 1-41
- El-Sayed, M., & Mahmoud, K. (2021). Measuring environmental sustainability: A framework for Egyptian firms, **International Journal of Accounting Research**, 9(3), 123-135.
- Ezejiofor, R. A., & Emeneka, O. L. (2022). leverage and social sustainability reporting on listed oil and gas firms in Nigeria, **International Journal of Advanced Academic Research**, 8(3), 1-14
- Faisal, F., Ridhasyah R., & Haryanto, H., (2023) Political connections and firm performance in an emerging market context: the mediating effect of sustainability disclosure, **International Journal of Emerging Markets**, 18(10), 3935-3953
- Financial Stability Board. (2023). Progress Report on Climate-Related Disclosures. <https://www.fsb.org/uploads/P121023-1.pdf>
- Galletta, S., Mazzù, S., Naciti, V., & Vermiglio, C. (2022). Gender diversity and sustainability performance in the banking industry, **Corporate Social Responsibility and Enviromental Management**, 29(1), 161-174.
- Gardazi, S. S. N., Hassan, A. F. S., & Johari, J. B. (2020). Board of directors' attributes and sustainability performance in the energy

- industry, **The Journal of Asian Finance, Economics and Business**, 7(12), 317-328.
- Global Reporting Initiative (GRI). (2021). GRI Standards. Retrieved from <https://www.globalreporting.org>
 - Hassan, A. (2020). Corporate social responsibility and sustainability: A theoretical perspective, **Journal of Accounting and Sustainability**, 15(4), 89-102
 - Hassan, A., & Ibrahim, M. (2020). The evolution of sustainability in accounting practices, **Accounting Review**, 95(5), 210-225.
 - Hasudungan, A., & Bhinekawati, R. (2022). The effects of CSR disclosure on asymmetric information and Rol of publicly listed companies in SRI-Kehati index in Indonesia. Corporate Governance, **The International Journal of Business in Society**, 22(7), 1587-1604.
 - Ibrahim, N. (2019). Natural resource-based view and sustainability in manufacturing, **Journal of Environmental Management**, 250, 109-120.
 - Iliev, P., & Roth, L. (2023). Directors and corporate sustainability, **Available at: SSRN 3575501**.
 - Jones, R., & Lee, S. (2021). Social sustainability metrics for corporate performan **Corporate Social Responsibility Journal**, 17(3), 78-92
 - Karim, R. (2022). Economic sustainability in emerging markets, **Journal of Finacial Economics**, 18(1), 45-60.
 - Khalil, M., et al. (2023). Measuring sustainability performance in Egyptian firms, **Sustainability Accounting Journal**, 15(2), 112-130.
 - Loza Adaui, C. R. (2020). Essays on organisational purpose and sustainability disclosure: **Doctoral dissertation**, Katholische Universität Eichstätt-Ingolstadt.
 - Masud, I., Effendi, R., Sri Kustono, A., & Yudistira Adi Nanggala, A. (2022). Do Financial Factors Encourage Disclosure of Sustainability Reporting and Firm Value? **Himalayan Journal of Economics and Business Management**, 3(1),1-8
 - Measurabl Team. (2024). The Top 10 Sustainability Reporting Frameworks You Should Know, <https://www.measurabl.com/sustainability-reporting-frameworks-you-should-know/>

- Mohamed, F. (2021). Sustainability and investor attraction in Egyptian firms, **Unpublished master's thesis**, Alexandria University.
- Mohamed, N., & Rashed, A. (2021). An investigation of the relationship between corporate social responsibility and corporate financial performance in Egypt: The mediating role of information asymmetry, **Journal of Accounting, Business, and Management (JABM)**, 28(1), 73-86
- Nicol, G., Zampone, G. & Sannino, G., & Polcini, P. T. (2025). Sustainable development goals disclosure and analyst forecast quality, **Journal of Applied Accounting Research**, 26 (6), 1-25
- Porter, M. E., & Kramer, M. R. (2011), **Creating shared value**, Harvard Business Review
- Raueci, D., & Tarquinio, L. (2020). Sustainability performance indicators and non-financial information reporting. Evidence from the Italian case. **Administrative Sciences**, 10(1), 13.
- Ren, S., Huang. M., Liu, D., & Yan, J. (2023). Understanding the impact of mandatory CSR disclosure on green innovation: Evidence from Chinese listed firms, **British Journal of Management**, 34(2), 576-594.
- Salehi, M. & Bashirimanesh, N. (2024). The Effect of Political Connections on the Relationship between Managers' Personality Traits and Corporate Social Responsibility Disclosure, **Journal of Islamic Accounting and Business Research**, 1-30
- SASB Conceptual Framework, Sustainability Accounting Standards Board (2017), **Available at:**[http:// Sasb.ifrs.org](http://Sasb.ifrs.org)
- Sehgal, V., Garg, N., & Singh, J. (2023). Impact of sustainability performance & reporting on a firm's reputation, **International Journal of System Assurance Engineering and Management**, 14(1), 228-240
- Smith, J., Johnson, K., & Brown, T. (2019). The impact of sustainability on financial transparency, **Journal of Accounting Research**, 57(4), 890-910.
- Smith, J., Taylor, R., & Green, L. (2022). Stakeholder theory and sustainability practices, **Business Strategy and the Environment**, 31(6), 123-135.

- Taylor, R., & Green, L. (2023). Digital tools for sustainability measurement, **Journal of Management Accounting Research**, 35(2), 67-80
- Thun, T. W., & Zülch, H. (2023). The effect of chief sustainability officers on sustainability reporting-A management perspective, **Business Strategy and the Environment**, 32(4), 2093-2110.
- Yang, Y., Orzes, G., Jia, F., & Chen, L. (2021). Does GRI sustainability reporting pay off? An empirical investigation of publicly listed firms in China, **Business & Society**, 60 (7) 17720 – 1738
- Zaid, M. A., Wang, M., Adib, M., Sahyouni, A., & Abuhijleh, S. T. (2020). Boardroom nationality and gender diversity: Implications for corporate sustainability performance, **Journal of Cleaner Production**, 251, 119652.
- Zia, F., Vakili Fard, H. R., & Saraf, F. (2020). The Effect of Sustainability Reporting on Reducing Information Asymmetry of Companies Listed in Tehran Stock Exchange, **Management Accounting**, 13(46), 121-135

ثالثاً: المواقع الالكترونى

1. <https://www.almasdar.com>.
2. <https://www.aucegypt.edu>.
3. <https://almalnews.com>.
4. <https://economyplusme.com>
5. <https://www.egx.com.eg>
6. <https://fra.gov.eg>
7. <https://www.maspero.eg>.
8. <https://www.sasb.org/?s=Commercial Banks Standard>
9. <https://www.sasb.org/standards-overview>
10. <https://www.sasb.org/wpcontent/uploads/2018/11/SASB-Standards-Application-Guidance-2018-10.pdf>

ملحق رقم (١) الشركات المقيدة بمؤشر الاستدامة

م	أسم الشركة	كود رويترز	الرقم الدولي للأوراق المالية
١	أسمنت أبو قير	أبوك. كا	EGS38191C010
٢	بلتون القابضة	BTFH.CA	EGS691G1C015
٣	دايس الملابس الرياضية والكاجوال	DSCW.CA	EGS33321C018
٤	شركة إيديتا للصناعات الغذائية ش.م.م	EFID.CA	EGS30511C011
٥	إي إف جي القابضة	HRHO.CA	EGS69101C011
٦	مصر للألومنيوم	إيجال. كا	EGS3E1810010
٧	الشركة المصرية للنقل (إيجي ترانس)	ETRS.CA	EGS42051C010
٨	إعمار مصر للتنمية	EMFD.CA	EGS673Y10015
٩	شركة جي بي	GBCO.CA	EGS673T1C012
١٠	ابن سينا فارما	ISPH.CA	EGS512010012
١١	جھينة للصناعات الغذائية	جوفو. كا	EGS30901C010
١٢	ليسيكو مصر	LCSW.CA	EGS3C161C014
١٣	شركة مصر للصناعات الكيماوية	ميشيغان. كاليفورنيا	EGS382110016
١٤	شركة مصر لإنتاج الأسمدة - موبكو	MFPC.CA	EGS39061C014
١٥	شركة أوراسكوم للإنشاءات	اوراس. كا	EGS95001C011
١٦	النساجون الشرقيون	أوروي. كا	EGS330410012
١٧	شركة كالا للاستثمارات المالية	CCAP.CA	EGS73541C012
١٨	تجربة عملاء رايا	RACC.CA	EGS74191C015
١٩	شركة راية القابضة للاستثمارات المالية	رايا. كا	EGS690C1C010
٢٠	شركة سيدي كرير للبتروكيماويات - سيديك	SKPC.CA	EGS380S1C017
٢١	شركة السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار (سوديك)	OCDI.CA	EGS65851C015
٢٢	طاقة العربية	طاقة. كا	EGS490S1C014
٢٣	العاشر من رمضان للصناعات الدوائية والتشخيصية - راميدا	RMDA.CA	EGS381B1C015
٢٤	التمويل الاستهلاكي	VALU.CA	EGS505Z1C018

ملحق رقم (٢) قائمة الاستقصاء

السيدة/ الفاضل/ة

تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحثون بإجراء دراسة ميدانية لبحث بعنوان "إطار مقترح لتقارير الاستدامة المالية وغير المالية لتحقيق التنمية المستدامة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"

ويأمل الباحثون من سيادتكم الاجابة على الاسئلة والعبارات الواردة بقائمة الاستقصاء المرفقة، من خلال وضع علامة "√" أمام درجة الاتفاق التى تناسب وجهه نظركم، وذلك لما لرأيكم من أهمية بالغة فى اتمام الدراسة الميدانية للبحث، علماً بأن ارائكم سوف تحاط بكل سرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمى فقط.

ويشكر الباحثون مقدماً حسن تعاونكم المثمر والصادق من أجل إتمام هذه الدراسة بالصورة المأمولة والوصول إلى نتائج فعلية وواقعية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،،،

الباحثون،،

القسم الاول: بيانات المشارك فى الاستقصاء:

- ١ - الاسم (اختياري):
- ٢ - المسمى الوظيفي:
 - مدير مالي
 - مدير استدامة
 - محلل مالي
 - عضو هيئة تدريس
- ٣ - المؤهل العلمي:
 - مؤهل عالي:
 - ماجستير:
 - دكتوراه:
- ٤ - عدد سنوات الخبرة:
 - أقل من ٥ سنوات:

- من ٥ إلى ١٠ سنوات:
- من ١٠ سنوات إلى ١٥ سنة:
- أكثر من ١٥ سنة:

القسم الثاني: محتوى قائمة الاستقصاء:

المجموعة الأولى: أبعاد التنمية المستدامة والمؤشرات الدالة عليها المقترحة بالإطار					
البُعد	برجاء تحديد درجة الموافقة بشأن العبارات / (المؤشرات) الآتية:	كيفية	كيفية	كيفية	كيفية
البيئي	١ معدل العائد على الأصول				
	٢ ربحية السهم				
	٣ معدل العائد على حقوق الملكية				
	٤ نسبة القيمة السوقية لأسهم الشركة (القيمة السوقية لحقوق الملكية)				
	٥ نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للأسهم				
	٦ القيمة السوقية المضافة				
	٧ القيمة الاقتصادية المضافة				
	٨ مقياس (Tobin's Q) لقياس قيمة الشركة				
الاجتماعي	١ إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة المباشرة (نطاق ١) مكافئ ثاني أكسيد الكربون CO_2				
	٢ إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة المباشرة (نطاق ٢) مكافئ ثاني أكسيد الكربون CO_2				
	٣ إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة المباشرة (نطاق ٣) مكافئ ثاني أكسيد الكربون CO_2				
	٤ انبعاثات المواد المستنفذة للأوزون				

٥	نسبة كثافة انبعاثات الغازات الدفيئة				
٦	نسبة كثافة انبعاثات الغازات غير الدفيئة				
٧	جودة الهواء (انبعاثات الهواء من الملوثات)				
٨	اجمالي الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة				
٩	التأثيرات الايكولوجية (قضايا متعلقة بالتلوث وتغير المناخ)				
١٠	توليد النفايات				
١١	النفايات المحولة من التخلص منها				
١٢	النفايات الموجهة للتخلص منها				
١٣	إدارة النفايات				
١٤	اجمالي استهلاك الطاقة داخل المنشأة				
١٥	استهلاك الطاقة خارج المنشأة				
١٦	كثافة الطاقة				
١٧	مزيغ الطاقة				
١٨	الطاقة النظيفة				
١٩	تخفيض استهلاك الطاقة				
٢٠	استخدام المياه				
٢١	الاجهاد المائي				
٢٢	عدم الامتثال للقوانين واللوائح البيئية (الامتثال البيئي)				
٢٣	التخفيف من حدة المخاطر المناخية				
١	نسبة الأجور بين الجنسين				
٢	معدل دوران الموظفين				
٣	التنوع بين الجنسين (بالمناصب والوظائف)				
٤	عدم التمييز				
٥	معدل الاصابات				
٦	الصحة والسلامة				
٧	حقوق الانسان				
٨	الاستثمار المجتمعي				

مؤشرات ESG

٩	العمالة الاجبارية								
١	تنوع مجلس الإدارة								
٢	استقلالية مجلس الإدارة								
٣	هيئة الحوكمة حسب الفئة العمرية								
٤	حجم مجلس الإدارة								
٥	الدور المزدوج للمدير التنفيذي								
٦	تكرار اجتماعات لجان محددة								
المجموعة الثانية: أهداف التنمية المستدامة في الإطار المقترح									
م	برجاء تحديد درجة الموافقة بشأن العناصر الآتية:	تقييم	غير موافق	موافق	مؤقت	مؤقت	مؤقت	مؤقت	مؤقت
١	الهدف المناخي (الهدف رقم ١٣)								
٢	المساواة بين الجنسين (الهدف رقم ٥)								
٣	العمل اللائق ونمو الاقتصاد (الهدف رقم ٨)								
٤	الاستهلاك والإنتاج المسؤولين (الهدف رقم ١٢)								
٥	الشراكات والتعاون (الهدف رقم ١٧)								
٦	المياه النظيفة (الهدف رقم ٦)								
٧	الطاقة النظيفة (الهدف رقم ٧)								
٨	الصناعة والابتكار (الهدف رقم ٩)								